# العمران العربي

اقتصادية شهرية عربية متخصصة

AL-OMRAN AL-ARABI

العدد 233 - أيلول (سبتمبر) 2020

Issue No. 233 September 2020


## الحلول الرقمية مفتاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للابتكار والتطوّر ما بعد "كورونا"؟!

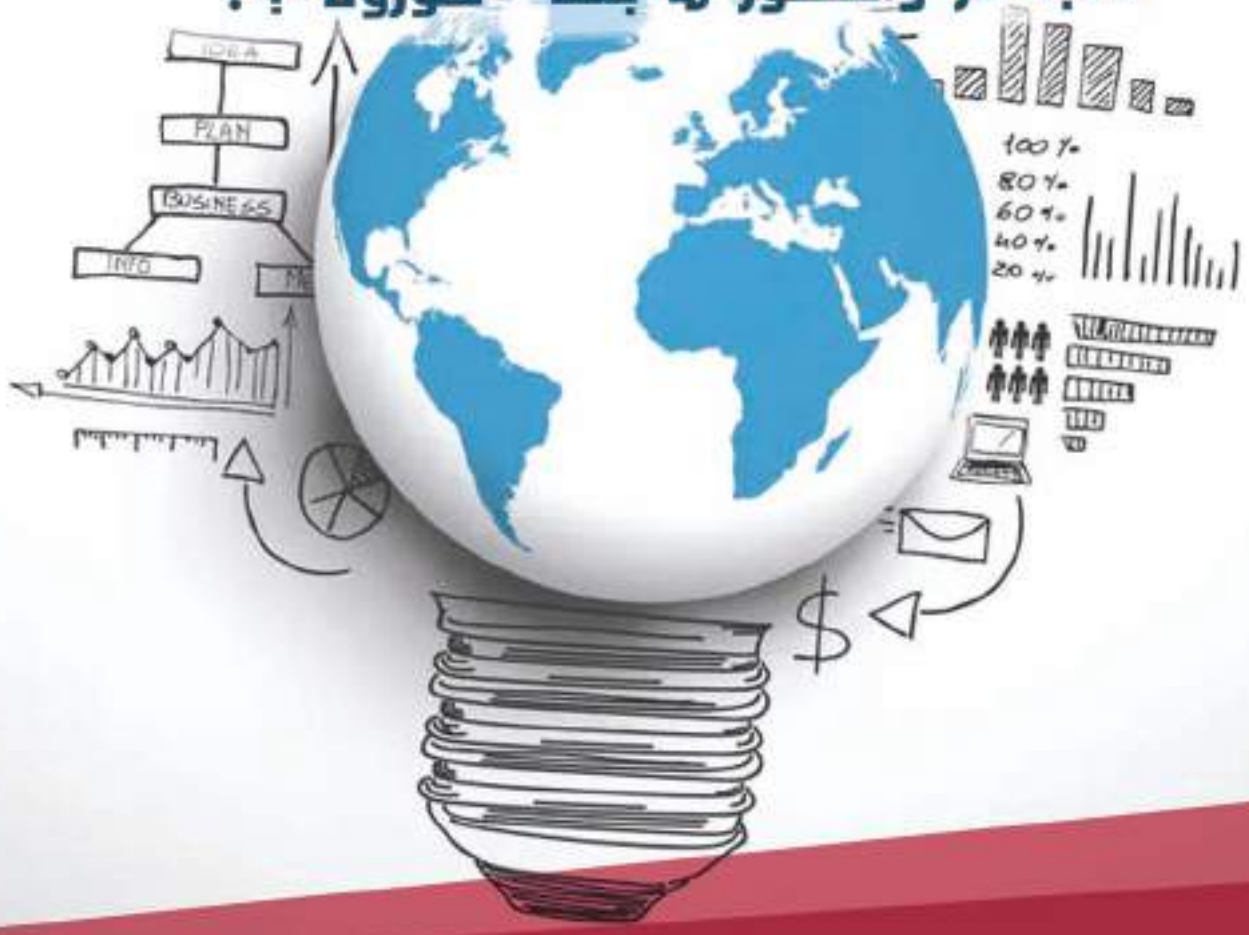



- غرفة التجارة الصينية - العربية المشتركة: بناء التشابكات الصناعية المستدامة وتعزيز سلاسل الإمداد
- اتحاد الغرف العربية يقدّم تصوراته المستجدة بشأن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
- دور تسهيل التجارة في تدفق السلع والخدمات بين الدول العربية في ظل جائحة كوفيد- 19"
- تشابكات صناعية مستدامة لتطوير العلاقات العربية الأرجنتينية

# BRITE

## بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها بنك لبنان والمهجر للأعمال ونفّذها بالتعاون مع إيكونوميتا وموديز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول الاقتصاد اللبناني بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجاتك أكنت أكاديميًا أم باحثًا أم متخصصًا.

قم بزيارة brite.blominvestbank.com لمعرفة المزيد.

بنك لبنان والمهجر للأعمال ش.م.ل

مجموعة بنك لبنان والمهجر

brite

الصيرفة الخاصة | الأسواق المالية | الصيرفة الاستثمارية | إدارة الأصول | الأبحاث

# اتحاد الغرف العربية

## نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ **16** كانون الأول (ديسمبر) **1951**، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروّج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وكان الإتحاد سبّاقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

## أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف **22** دولة عربية تمثّل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

## رؤيته

أن يكون الاتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

## رسالته

أن يكون:

- مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.
- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما ييسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

## أهدافه

تتمثل أهداف الاتحاد الرئيسية في الآتي:

- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرّف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

## أنشطته

نشاطات الاتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدّم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

# أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية

الرئيس الفخري
**عدنان القصّار**

الرئيس
**محمد ثاني مرشد الرميثي**
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة في دولة الإمارات

النائب الثاني للرئيس
**محمّد شقير**
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان

النائب الأول للرئيس
**سمير ناس**
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين

**العين نائل رجا الكباريتي**
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة الأردن

**سمير ماجول**
رئيس الاتحاد التونسي
للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية

**عبد القادر قوري**
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة

**يوسف دواله**
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي

**عجلان بن عبد العزيز العجلان**
رئيس مجلس
الغرف السعودية

**هاشم صلاح مطر**
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني

**محمد غسان القلاع**
رئيس اتحاد غرف
التجارة السورية

**محمود عبد علي**
رئيس غرفة تجارة
الصومال

**رضا آل صالح**
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عُمان

**عبد الرزاق الزهيري**
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية

**عمر هاشم**
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية

**الشيخ خليفة آل ثاني**
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر

**محمد جاسم الصقر**
رئيس مجلس إدارة
غرفة تجارة وصناعة
الكويت

**محمد الرعيض**
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا

**إبراهيم العربي**
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية

**عمر مورو**
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات

**أحمد باب ولد أعلي**
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية

**محمد عبده سعيد**
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
الصناعية اليمنية

**خالد محمد حنفي**
الأمين العام

# "الرقمنة" مفتاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للابتكار والتطوّر!

مثلما يتحول المستهلكون بسرعة إلى شراء احتياجاتهم عن طريق الإنترنت ويتزايد تفضيلهم للخدمات السريعة والسهلة، ستحتاج مؤسسات الأعمال الصغيرة إلى اعتماد حل رقمي يحافظ على قدرتها التنافسية ويسمح لها بالاستمرار. ولأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحمل مفتاح خلق الوظائف، فبإمكان الحكومات أن تساعد في التعجيل بتحولها الرقمي عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية تعالج القيود التي تعوق الرقمنة على جانبي العرض والطلب.

في الوقت الراهن، ورغم سهولة وصول كل البلدان إلى شبكات الألياف البصرية الدولية، فإن كثيرا منها تضع حواجز أمام الدخول من قَبل الاحتكارات الحكومية أو القيود على المشاركة الأجنبية وربط النظراء عبر الإنترنت. وقد تسبب ذلك، إلى جانب ارتفاع متطلبات الاستثمار الرأسمالي، في إبطاء نشر التكنولوجيات الشبكية المتقدمة ونقاط تبادل الإنترنت. وعدا دول البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة التي يتألف منها مجلس التعاون الخليجي، فإن كثيرا من البلدان تتسم بإمكاناتها المحدودة في الوصول إلى خدمات شبكة الإنترنت ذات السرعة العالية والنطاق العريض، كما أن خدمات الإنترنت فيها غالبا ما تكون بطيئة ولا يمكن التعويل عليها ومرتفعة التكلفة، مما يعوق استخدام الإنترنت في خلق الأعمال التجارية.

وثمة حاجة لإصلاحات في التعليم وسوق العمل بغية تقليص فجوات المهارات الرقمية. فهناك نقص في المعروض من المهارات الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتعاني بعض البلدان التي تمتلك مستويات عالية من الخبرات الرقمية، مثل لبنان ومصر، من هجرة العقول إلى البلدان ذات الدخول الأعلى، بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي. ومن الممكن زيادة المعروض من المهارات التقنية على المدى المتوسط عن طريق تدريس مواد العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وتوفير التعليم والتدريب الفني والمهني من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وفي الوقت ذاته، يمكن تقليص فجوات المهارات على المدى القصير من خلال تخفيف قيود العمل لتيسير حركة الوافدين في المجالات عالية التقنية.

والإصلاحات مطلوبة أيضا لتحسين لوجستيات التجارة الإلكترونية وإمكانية التعويل على إمدادات الكهرباء، التي لا تستطيع شبكة الإنترنت العمل بدونها. وتؤدي مواطن القصور الحالية في لوجستيات التجارة الإلكترونية – أنظمة العنونة الموحدة، وأكواد المناطق، والخدمة البريدية، والأرض، والتخليص الجمركي – إلى تأخير التسليم ورفع تكاليف التجارة عبر شبكة الإنترنت.

وتعتبر الإصلاحات التنظيمية وغيرها من الإصلاحات ضرورية أيضا لتيسير تطوير البنى التحتية المالية الرقمية. ولا تتيح الخدمات المالية الرقمية الحالية أساسا قويا للتحول الرقمي حيث تسببت البنية التحتية وأدوات قبول المدفوعات الإلكترونية – مثل محطات نقاط البيع، وبطاقات الائتمان وبطاقات الخصم الفوري – في الحد من النفاذ، كما أن معظم أنظمة الدفع غير قابلة للتشغيل البيني.

ويمكن أن تؤدي رقمنة الخدمات الحكومية والمشتريات إلى تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاحتذاء بهذا التوجه نظرا لحجم القطاع العام الكبير في معظم البلدان وانتشار أداء المدفوعات للحكومات أو تَلَقي المدفوعات منها. وعلى جانب الطلب، فإن فجوة الاستخدام الرقمي – أي التفاوت بين من يعيشون في مناطق تغطيها الخدمات عريضة النطاق ولكنهم لا يستخدمون الإنترنت – تزيد عدة مرات على فجوة التغطية. ولزيادة الطلب على الخدمات الرقمية، ينبغي أن تضع الحكومات برامج لمحو الأمية الرقمية والتوعية الرقمية بالإضافة إلى تعزيز ثقة المستهلكين عن طريق تقوية أطر الأمن السيبراني، وتعريف الهوية الرقمية، وخصوصية البيانات، وحماية المستهلك. وتشير التقارير إلى أن المستهلكين في بلدان المنطقة لا يثقون في كيفية تعامل المواقع الإلكترونية مع معلوماتهم وليست لديهم دراية بحقوقهم كمستهلكين. وفي بعض البلدان، لا يملك المستهلكون الأدوات اللازمة لاعتماد الحلول الرقمية نظرا لعدم اتصال قطاعات كبيرة من السكان بشبكة الإنترنت وعدم امتلاكهم لحسابات مصرفية. وفي أجزاء من المنطقة، بما فيها شمال إفريقيا وإيران، تقل ملكية الهواتف الذكية والأجهزة المدعمة بالإنترنت عن المتوسط العالمي.

وأخيرا، فحتى تتحقق المنافع الرقمية، يجب تعزيز الاستراتيجية الرقمية بإصلاحات في القطاع المالي وبيئة الأعمال، ولا سيما تقوية البنى التحتية المالية – أي سجلات ومكاتب الائتمان، وقوانين الإفلاس المحدَّثة، وسجلات الضمانات العينية – ودعم الأعمال، وكلها سيساعد على إتاحة القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**محمد ثاني مرشد الرميثي**

**رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية**

الدورة 106 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تنعقد في ظروف استثنائية في العالم العربي

اتحاد الغرف العربية يقدّم تصوراته المستجدة بشأن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

اجتماع الفريق العربي المتخصص لسلامة الغذاء في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

حنفي: التراث المشترك محوري في تعزيز العلاقات الاقتصادية العربية – الإيطالية

# فهرس المحتويات


## موضوع الغلاف

الحلول الرقمية مفتاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للابتكار والتطوّر ما بعد "كورونا"؟! 9

## اجتماعات

- الدورة 106 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تنعقد في ظروف استثنائية في العالم العربي 25
- اتحاد الغرف العربية يقدّم تصوراته المستجدة بشأن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 27
- اجتماع الفريق العربي المتخصص لسلامة الغذاء في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 29

## منتديات

- التراث المشترك محوري في تعزيز العلاقات الاقتصادية العربية – الإيطالية 30
- دور تسهيل التجارة في تدفق السلع والخدمات بين الدول العربية في ظل جائحة كوفيد- 19 31

## مؤتمرات

"الابتكار الرقمي للنهوض بالثورة الزراعية الرابعة" 32

العدد 233 - أيلول (سبتمبر) 2020
Issue No. 233 September 2020

"الابتكار الرقمي للنهوض بالثورة الزراعية الرابعة"

Supporting Migrants and Remittances as COVID-19 Rages On

## نشاط الاتحاد

غرفة التجارة الصينية - العربية المشتركة: بناء التشابكات الصناعية المستدامة وتعزيز سلاسل الإمداد 34

## غرف مشتركة

إطلاق الغرفة العربية – الأرجنتينية قاعة المعارض الدائمة 37

## أخبار

39

■ WORLD ECONOMY: SUPPORTING MIGRANTS AND REMITTANCES AS COVID-19 RAGES ON 54

**العمران العربي**
تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

**Lebanon- Beirut**
P.O.Box: 11-2837
00961-1-826021/22
00961-1-826020
alomran@uac.org.lb
www.uac-org.org

طباعة: شمص للطباعة والنشر

# SPENDING IS EARNING

## FNB REWARDS PROGRAM

Using your FNB credit card has never been more rewarding!
Spend with your credit card, earn points and redeem them for cash or valuable prizes and travel packages at fnb-rewards.com or through the FNB Mobile App.
Points can be earned and redeemed in Lebanon or abroad.

1244

FIRST NATIONAL BANK S.A.L.

fnb.com.lb

split.

# الحلول الرقمية مفتاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للابتكار والتطوّر ما بعد "كورونا"؟!

إعداد: محمد مزهر

**تسيطر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مشهد العمل التجاري في المنطقة العربية، حيث تمثل هذه المؤسسات أكثر من 90% من مجموع مؤسسات الأعمال في المنطقة، وتساهم في بعض البلدان بنسبة تصل إلى 50% من عمليات التوظيف و70% من إجمالي الناتج المحلي، لكنها تواجه معوقات أمام النمو، ومساهمتها في التوظيف دون المستوى الممكن. ففي كثير من أنحاء المنطقة، تتمثل القيود التي تكبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محدودية فرص الحصول على القروض، وبيئة الأعمال غير المواتية، وفجوات المهارات.**

**وتتيح التكنولوجيات الرقمية فرصا جديدة لمؤسسات الأعمال هذه حتى تحقق نموا أسرع. فمن الممكن للتكنولوجيا الناشئة وخدمات الإنترنت عريضة النطاق أن تسهّل تحقيق كفاءات تشغيلية، ودفع الابتكار، والنفاذ إلى الأسواق والتمويل، كما يمكن أن تتيح للشركات العمل من بُعد أثناء فترات الإغلاق العام. ومن شأن مرونة العمل من بُعد أن تساعد على إدماج النساء والشباب في سوق العمل. غير أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة لا تزال بطيئة حتى الآن في تبني التكنولوجيات الرقمية والتجارة الإلكترونية، وتأتي مؤسسات الأعمال خلف الحكومات والمستهلكين في استخدام الإنترنت.**

تعول العديد من البلدان العربية على النهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة كقاطرة للتنمية الاقتصادية نظراً لدوره المحوري في توفير فرص العمل وخفض معدلات البطالة خاصة في أوساط الشباب والإناث التي ترتفع في الدول العربية إلى ما يفوق ضعف المعدل العالمي. كذلك من شأن النهوض بهذا القطاع زيادة القيمة المضافة، ودعم الصناعات الكبيرة، وزيادة مستويات تكامل سلاسل إنتاج السلع والخدمات، وتحسين تنافسية الاقتصادات الوطنية.

وعلى الرغم من اتجاه عدد من الدول العربية إلى تبني سياسات ومبادرات للنهوض بهذا القطاع، إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل في بعض الدول العربية تحتاج إلى مزيد من التحسين بالنظر إلى المستويات الممكن تحقيقها، ففي حين تتراوح مساهمة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول العربية بين 22 و80 في المئة، فإن تلك المساهمة تنخفض في الدول المصدرة للنفط ولا سيّما دول الخليج العربي، بينما ترتفع في الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً.

كما يتراوح متوسط مساهمة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في التشغيل في القطاع الرسمي في الدول العربية بين 9.9 و49 في المئة مقابل حوالي 60 في المئة للمتوسط المُسجل في الدول النامية.

في ضوء ما سبق، تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على عدد من الجوانب المهمة المرتبطة بهذا القطاع من بينها: الدور الاقتصادي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وهيكلية هذه المشروعات، والأطر القانونية والتنظيمية التي تعمل في إطارها، ومدى نفاذها إلى التمويل، وطبيعة المبادرات الحكومية المتبناة لتعزيز وتقوية دور هذا القطاع في توليد الناتج وخلق فرص العمل، واستشراف الآفاق المستقبلية لهذا القطاع الحيوي في الدول العربية .كما يلقي هذا الكتاب المزيد من الضوء على الجهود الحكومية المبذولة للنهوض بهذا القطاع بهدف استخلاص أفضل الممارسات في هذا الصدد، وفي المقابل الوقوف على الممارسات التي لم يثبت جدواها عملياً بما يساعد على التوجيه المستقبلي للسياسات الحكومية.

## أولا: تعريف قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

تتباين الدول العربية من حيث تبني تعريف موحد للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. فبينما يوجد تعريف موحد للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يستند إلى قانون، كما هو الحال في كل من الكويت، والإمارات، والعراق، وفلسطين، ومصر، والبحرين، وتونس، وموريتانيا، والمغرب، لا تزال دول أخرى تسعى إلى وضع التعريف المناسب للقطاع كما هو الحال في السودان التي هي بصدد تأسيس هيئة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، يكون من بين مهامها وضع تعريف موحد للقطاع.

أما بالنسبة للدول التي لديها تعريف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فهنالك اختلاف في التعريف من دولة إلى أخرى نظراً لتباين المعايير المستخدمة، حيث تعتمد الدول العربية في تصنيفها للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على ثلاثة معايير رئيسة تتمثل في: عدد العمال، ورأس المال، وحجم المبيعات السنوية، إلا أن القليل من الدول العربية مثل الكويت يطبق المعايير الثلاثة مجتمعة، في حين تستخدم مصر معيار رأس المال في حالة الشركات والمنشآت الجديدة (حديثة التأسيس) بشكل مؤقت بدلاً من حجم الأعمال ولمدة عام واحد من بدء مزاولة النشاط ذلك إلى حين توفر بيانات خاصة بحجم الأعمال، ليتم بعد ذلك يتم تطبيق التعريف الأصلي القائم على حجم الأعمال.

في المقابل، تعتمد معظم الدول الأخرى على معياري عدد العمالة والمبيعات السنوية للتمييز بين المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مثل: الأردن، والإمارات، والبحرين، والسعودية، ولبنان، وقطر. فيما تعتمد تونس وسلطنة عُمان على كل من معياري عدد العمالة، ورأس المال لتعريف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتتبنى دول عربية أخرى معيار واحد، حيث تتبنى المغرب على سبيل المثال معيار حجم المبيعات السنوية فقط، ويعتمد العراق على معيار عدد العمال فقط.

إلى جانب هذا التباين، يأخذ التعريف في بعض الدول مثل الإمارات بعين الاعتبار طبيعة القطاع الذي تعمل به هذه المشروعات حيث هنالك تعريف خاص بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العاملة بكل من قطاعات التجارة، والخدمات، والصناعة.

أما على مستوى المعايير المشتركة، فهناك تباين في ما بين الدول في مستوى القياس المستخدم لكل معيار. فبالنسبة لمعيار عدد العمال يتراوح العدد المُستخدم في فئة المشروعات الصغيرة بين 5 و50 عامل بالنسبة لكل من الأردن، والإمارات، والبحرين، وتونس، والسعودية، والكويت، وفلسطين وموريتانيا، فيما يصل معيار العمالة المستخدم للمشروعات الصغيرة في مصر إلى 200 عامل، بينما يتراوح عدد العمال بالنسبة لفئة المشروعات المتوسطة بين 10 و250 عامل. أما بالنسبة للدول التي لديها تعريف لفئة

المشروعات متناهية الصغر، فيتراوح عدد العمال لهذه الفئة ما بين أقل من 5 إلى أقل من 10 عمال.

## ثانيا: هيكل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

أصبح قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يحتل أولوية في برامج الإصلاح الاقتصادي والمؤسسي بالنسبة للدول العربية. يأتي هذا الاهتمام في ظل تنامي عدد هذه المشروعات في غالبية الدول العربية وارتفاع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير المزيد من فرص العمل. وقد بلغ أجمالي عدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العاملة في الدول العربية حوالي 5.5 مليون منشأة، يتركز العدد الأكبر منها في مصر بنسبة 44 في المئة، والمملكة العربية السعودية 18 في المئة، وتونس 11 في المئة، ونحو 9 في المئة في المغرب، و6 في المئة في دولة الإمارات العربية المتحدة، بينما توزعت باقي المشروعات في الدول العربية الأخرى.

بشكل عام تمثل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المشروعات العاملة في القطاع الرسمي في عدد من الدول العربية، حيث تقدر نسبتها من إجمالي عدد المشروعات ما بين 90 و99 في المئة من إجمالي المشروعات. تُمثل المشروعات متناهية الصغر الغالبية العظمى في هيكل القطاع حيث مثلت نسبة 93.7 في المئة من إجمالي المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، في حين شكلت نسبة المشروعات الصغيرة نحو 5.8 في المئة، أما المشروعات المتوسطة فقد شكلت نسبة ضئيلة مقارنة بالمشروعات الأخرة في حدود 0.5 في المئة.

إنّ تنامي عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة، يشير إلى التحول البارز في اهتمام الدول العربية بهذا القطاع وازدياد قناعاتها بالدور الاقتصادي لهذه المشروعات. وفي هذا السياق، تساهم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بنسب متفاوتة من الناتج المحلي الإجمالي تتراوح ما بين 22 و80 في المائة في الدول العربية، حيث تسجل هذه النسبة أعلى مستوياتها في الدول العربية المستوردة للنفط ذات الهياكل الاقتصادية المتنوعة بما يفوق المتوسط المسجل على مستوى الدول النامية البالغ 40 في المئة، بما يؤكد دور هذا القطاع في تنويع مصادر توليد الناتج المحلي الإجمالي. وتسجل مصر أعلى مستوى لمساهمة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 80 في المئة، تليها تونس بنسبة 73 في المائة، ثم الإمارات بنسبة 49 في المئة.

ويتباين التوزيع القطاعي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للدول المتوفرة عنها بيانات، حيث يستحوذ القطاع الخدماتي على أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 60 في المئة من إجمالي عدد المشروعات ككل، يليه القطاع الصناعي الذي يستحوذ على حوالي 28 في المئة من إجمالي المشروعات ككل.

وبالنسبة للكويت، تتركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل أكبر في قطاع التجارة، بينما تتركز في القطاع الخدماتي بشكل أكبر في كل من: لبنان، والسعودية، والإمارات، والأردن. أما بالنسبة لتونس وفلسطين، فتتركز في قطاعي الخدمات والصناعات التحويلية.

أخذاً بالاعتبار تتركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد كبير من الدول العربية في القطاع الخدماتي، حيث تستهدف منتجاتها الأسواق الداخلية بشكل مباشر، مع تمكّن بعض المشروعات في عدد من الدول مثل: الأردن، والكويت، ولبنان، وموريتانيا، من الولوج إلى بعض الأسواق الخارجية. إلى ذلك، فإنّه من حيث المساهمة في التشغيل، يُعد قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة مساهماً رئيسياً في خلق فرص العمل وتخفيف حدة البطالة نسبياً في عدد من الدول العربية. وتتراوح مساهمة هذه المشروعات في العمالة في القطاع الرسمي بين 10 و49 في المئة، وهي نسبة تقل بكثير عن متوسط المساهمة المسجلة في الاقتصادات النامية البالغة 60 في المئة، مما يبرز عدد من التحديات التي تواجه هذا القطاع الحيوي في خلق المزيد من فرص العمل.

## ثالثا: الإطار القانوني والتنظيمي لقطاع المشاريع متناهية الصغير والصغيرة والمتوسطة

يشتمل الإطار القانوني على القوانين والتشريعات التي تنظم نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة، واللوائح المُكملة لها، وقوانين تشجيع الاستثمار، إضافة إلى المحاكم المتخصصة، وقوانين وآليات التحكيم وفض النزاعات. في هذا الجانب، انتهت مجموعة من الدول العربية من إصدار القوانين واللوائح المختصة بتنظيم نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة. تشمل الدول التي لديها قوانين تختص بتنظيم نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة كل من: الكويت، والإمارات، وفلسطين، ومصر، وموريتانيا، والعراق والمغرب.

أما الدول التي لا تتوفر لديها قوانين مخصصة لتنظيم نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فتعتمد في هذا المجال على القوانين القائمة والمتعلقة بقطاع الشركات بشكل عام. تشمل هذه الدول: الأردن، وتونس، والسعودية، والسودان، وعُمان، وقطر، ولبنان، حيث تختلف القوانين والتشريعات المستخدمة باختلاف النشاط المزاول. تضع هذه الدول، تطوير قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن أولويات خططها المستقبلية لتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أما في ما يتعلق بالأجهزة العدلية وآليات التحكيم المختصة بفض النزاعات المتعلقة بالمشروعات الاقتصادية بشكل عام، فقد شهدت تطوراً في عدد من الدول. فبالنسبة للمحاكم والنيابات المتخصصة في تنفيذ القوانين التجارية، فتتوفر لدى كل من: الإمارات، والبحرين، والسعودية، والسودان، ومصر، والمغرب، محاكم تجارية متخصصة للنظر في مختلف الدعاوى المرتبطة بالاقتصاد والاستثمار والتجارة. أما في كل من الأردن، وتونس، وفلسطين، والكويت، ولبنان، وموريتانيا، فيتم عرض الدعاوى المتعلقة بهذا الجانب في إطار المحاكم العامة. فيما يتعلق بقوانين التحكيم وآليات فض النزاعات، تتوفر لدى جميع الدول المتوفرة على قوانين وآليات للتحكيم وفض النزاعات. على صعيد تطوير القوانين المرتبطة بتشجيع الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تتوفر لدى كل الدول المتوفرة عنها معلومات قوانين لتشجيع الاستثمار.

تعطي هذه القوانين مرونة في منح مزايا وحوافز للأنشطة الصغيرة والمتوسطة شأنها شأن المشروعات الكبيرة. إلى جانب هذه القوانين، تلجأ العديد من الدول العربية إلى اتخاذ تدابير أخرى لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المنافسة، مثل منحها حصة من المشتريات الحكومية كما في السعودية التي لديها نظام المنافسات والمشتريات الحكومية "منصة اعتماد" وعدد من الدول العربية الأخرى. تعتبر الكويت والسودان والمغرب من بين الدول التي لديها نصوص قانونية مختصة بتشجيع الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة متضمنة في قانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت، وقانون تنظيم الصناعات في السودان، والقانون رقم 53.00 المتعلق بميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة في المغرب.

فيما يتعلق بالأطر التنظيمية فتشمل الأجهزة والجهات الحكومية المنوط بها وضع قواعد للرقابة والإشراف والمتابعة وتطوير السياسات والخطط الاستراتيجية وتنظيم إجراءات تسجيل وترخيص المشروعات الصغيرة والمتوسطة. تمارس الجهات والأجهزة الحكومية في كافة الدول العربية دورها التنظيمي والرقابي والإشرافي على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لكن بنماذج تختلف

من دولة لأخرى. ففي بعض الدول تتولى هذه المهمة أجهزة أُنشأت خصيصاً لذلك، إضافة إلى بعض الجهات الأخرى ذات الصلة، فيما تُسند في دول أخرى لعدة جهات حكومية.

من بين الدول التي أنشأت أجهزة مختصة لتتولى مسؤولية الإشراف المباشر والرقابة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المملكة العربية السعودية التي تتولى فيها هذه المهمة الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومجلس المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الإمارات، والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت. بينما يُسند هذا الدور في مصر إلى جهاز تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، أما في المغرب فيسند إلى الوكالة الوطنية للمقاولات الصغرى والمتوسطة. كما تختص الوكالة الوطنية للنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المغرب بتعزيز وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. بالنسبة للإمارات، إضافة إلى إنشائها لمجلس خاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الاتحادي، توجد لديها على مستوى بعض الإمارات، أجهزة وصناديق أخرى تعنى بدعم هذه المشروعات.

أما الدول التي لا تتوفر لديها أجهزة مختصة في هذا الشأن فتشمل كل من: الأردن، وتونس، والسودان، وفلسطين، ولبنان، وموريتانيا، حيث تتعدد فيها الجهات المنوط بها الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتتوزع مسؤوليات الرقابة والإشراف والمتابعة فيما بين الوزارات والجهات الحكومية ذات الصلة بحسب الاختصاص. وتعد هيئات الإشراف على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب الاتحادات والغرف التجارية من أبرز الآليات والقنوات المتوفرة لدى معظم الدول للتنسيق بين الجهات ذات الصلة فيما يتعلق بوضع السياسات العامة والبرامج.

## رابعا: المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحديات التمويل

تمثل تحديات النفاذ إلى التمويل واحدة من أهم التحديات التي تواجه المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مما يحد من قدرتها على دفع عجلة النمو الاقتصادي، حيث لا تتوفر لنحو 79 في المئة من هذه المشروعات في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الذي يضم بشكل رئيس الدول العربية إضافة إلى بعض الدول الأخرى) فرص النفاذ للتمويل في ظل فجوة تمويلية تقدر بما يتراوح بين 210 و240 مليار دولار. في السياق ذاته، لا تمثل التسهيلات المصرفية المقدمة إلى القطاع

سوى 9 في المئة من إجمالي التسهيلات المصرفية وهو ما يقل بكثير مقارنة بمتوسط البلدان متوسطة الدخل البالغ نحو 18 في المائة.

تجلت تطورات سوق التمويل وما يتم اتخاذه على مستوى الدول من تدابير وإجراءات لتسهيل الحصول على التمويل، في تفاوت مستوى نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل من دولة لأخرى. تشير الإحصاءات المتوفرة إلى تفاوت نسبة الائتمان الممنوح للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من إجمالي الائتمان المصرفي، حيث تتراوح هذه النسبة بين 1.3 في المئة من إجمالي القروض المصرفية في موريتانيا و33 في المئة لأعلى مستوى من الائتمان المصرفي ممنوح للقطاع ومسجل في المغرب.

يلاحظ كذلك ضعف نسبة التمويل الموجه إلى المشروعات متناهية الصغر من مجمل التمويل الممنوح للقطاع وفي حدود لا تتجاوز 14 في المئة، وذلك على الرغم من الأهمية النسبية الكبيرة لهذه المشروعات من إجمالي هيكل القطاع، ودورها الكبير في خفض الفقر وتمكين المرأة وتوفير فرص العمل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 بشكل عام.

من ناحية أخرى، يؤثر نمط الإنفاق في العديد من الدول العربية على ثقافة الادخار باعتبارها ركيزة أساسية لحفز مصادر التمويل المحلية، وبالتالي يؤثر سلباً على موارد التمويل الداخلي التي يمكن توجيهها لإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. في هذا السياق، فإن 7 في المئة فقط من إجمالي السكان العرب البالغين يمتلكون حسابات ادخارية بهدف إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مقابل 14 في المئة للمتوسط العالمي، في حين أن 5 في المئة فقط من السكان العرب البالغين يمتلكون حسابات اقتراض من المؤسسات المالية لإدارة مشاريع صغيرة ومتوسطة مقابل 11 في المائة للمتوسط العالمي. وإدراكاً من الحكومات العربية لأهمية تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، اعتمد العديد منها رؤى مستقبلية واستراتيجيات تستهدف النهوض بهذا القطاع، تتضمن مستهدفات كمية لرفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل من خلال تبني العديد من السياسات والتدخلات الهادفة إلى تجاوز التحديات التي تواجه القطاع على عدد من الأصعدة، ولعل من أهمها تيسير نفاذه إلى التمويل. وفي هذا الإطار، فقد تم إنشاء العديد من المؤسسات التمويلية المخصصة لإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من البلدان العربية بشروط تفضيلية تتلاءم مع احتياجات هذه المشاريع.

إلى ذلك، وبالنظر إلى تواضع نسبة التسهيلات المصرفية المقدمة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسبة تقدر بنحو 9 في المئة من مجمل الائتمان المصرفي كما سبق الإشارة إليه، تبنت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية عدد من التدابير التحفيزية لتشجيع البنوك على تقديم المزيد من القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. حيث شجعت البنوك المركزية في العديد من البلدان العربية البنوك على إنشاء وحدات متخصصة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتضطلع بمسؤولية جميع الأعمال ذات الصلة بها بما في ذلك الاستشارات والتمويل. علاوة على ذلك، سمحت بعض البنوك المركزية للمؤسسات المالية (المصرفية وغير المصرفية) بالمساهمة في رؤوس أموال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن نسب معينة. بينما اختارت بنوك مركزية أخرى ضخ كميات من السيولة لتحفيز قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كذلك تبنت مصارف مركزية عربية برامج لحفز النشاط الاقتصادي بالتركيز على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومن بينها مصرف لبنان، الذي تبنى سياسات تستهدف حفز المصارف على توفير التمويل لتلك المشروعات لاسيما الشركات العاملة في مجال الاقتصاد المعرفي في إطار حزم تحفيزية بلغ إجمالي قيمتها 5 مليارات دولار وتم في إطارها تأسيس 800 شركة جديدة وتوفير 6 آلاف فرصة عمل وزيادة في مستويات الدخل المحلي بنحو 1 مليار دولار.

كما سعت البنوك المركزية العربية إلى تشجيع القطاع المصرفي لرفع نسبة الائتمان الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى مستويات تتراوح بين 12 و20 في المئة من إجمالي التسهيلات المصرفية (مصر، والسودان). من ناحية أخرى، استهدفت بعض البنوك المركزية العربية تشجيع البنوك على إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال خفض أوزان المخاطر المرتبطة بهذا النوع من القروض إلى 75 في المئة في الإطار الخاص باحتساب نسبة كفاية رأس المال (الإمارات، وقطر، مصر، والكويت) إضافة الى توجيه تمويل بأسعار فائدة محفزة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الاقتصادية الهامة (مصر)، وتشجيع البنوك على تمويل الجمعيات والشركات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر لإعادة اقراض المشروعات متناهية

الصغر (مصر). كما شملت الحوافز المقدمة من البنوك المركزية كذلك تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي بنسبة محددة للبنوك التي تتوسع في إقراض هذه المشروعات، أو تسهيل فرص نفاذها إلى النوافذ الإقراضية للبنك المركزي (السودان). في حين لجأت بعض المصارف المركزية العربية إلى خفض سعر الفائدة المرتبط بإقراض هذه المشروعات إلى ما يساوي سعر فائدة السياسة النقدية، أو حتى دون هذا المستوى في دول عربية أخرى (مصر، والمغرب).

من جانب آخر، اهتمت المصارف المركزية العربية باستكشاف فرص الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة في زيادة فرص نفاذ الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل. فعلى سبيل المثال، تم في المغرب إعداد مشروع قانون لتنظيم التمويل الجماعي، كما اتجه عدد من المصارف المركزية إلى تأسيس بيئات رقابية تجريبية (Regulatory Sandboxes) لتوفير البيئة الداعمة لنمو التقنيات المالية الحديثة لاسيما تلك المرتبطة بزيادة فرص نفاذ الشركات الصغيرة والمتوسطة للتمويل كما هو الحال في السعودية، والإمارات، والبحرين، والأردن، ولبنان، والكويت.

كذلك سعت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بالتعاون مع الجهات الحكومية الأخرى، إلى ضمان توفير بنية تحتية داعمة للقطاع المالي لتسهيل نفاذ هذه المشروعات إلى التمويل من خلال توفير أنظمة الضمانات، وسجلات الأصول المنقولة، ونظم المعلومات الائتمانية، وتطوير قوانين الإفلاس، وتعزيز كفاءة نظم المدفوعات والتسوية.

إضافة إلى مصادر التمويل الداخلية، هناك دول عربية تعتمد على بعض المصادر الخارجية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. من هذه المصادر، "الحساب الخاص لتمويل مشروعات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية" الذي تأسس بمبادرة أطلقها صاحب السمو أمير دولة الكويت خلال القمة العربية عام 2009 بهدف فتح نافذة تمويلية عربية لهذه النوعية من المشاريع يديرها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، استفادت منها بعض الدول العربية مثل: الأردن، وموريتانيا، والسودان. علاوة على خطوط تمويل أخرى مقدمة من عدد من المنظمات الدولية والإقليمية تستفيد منها بعض الدول العربية.

أما في ما يتعلق بالآليات المتوفرة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال أسواق المال، فان محدودية الملاءة المالية والضمانات المتوفرة لهذه المشروعات تعد من العوائق التي تحد من قدرتها على إصدار السندات والأسهم والحصول على تمويل من

أسواق المال العربية. لكن على الرغم من ذلك وفي إطار سعيها لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من ولوج أسواق المال، أطلقت عدد من الدول العربية منصات بديلة أو موازية لسوق المال الرئيس بشروط أكثر مرونة تستهدف الشركات المتوسطة والصغيرة، ومن النماذج البارزة في هذا المجال تجارب كل من: مصر، والسعودية، وتونس، والبحرين.

في مصر، تدرج الشركات الصغيرة والمتوسطة في "بورصة النيل" التي تعد أول منصة أوراق مالية لقيد وتداول الشركات المتوسطة والصغيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بقواعد للإدراج والتداول تتلاءم مع طبيعة هذه الشركات، ويصل عدد الشركات المسجلة فيها إلى حوالي 40 شركة. بيد أن تطور هذه التجربة يواجه بعض التحديات منها صعوبة إقناع ملاك الشركات بتسجيلها بسوق المال والاستجابة لمتطلبات الحوكمة والإفصاح بسبب ملكيتها العائلية. أما بالنسبة للسعودية، فقد تم إنشاء السوق الموازي "نمو" تحت مظلة السوق المالية السعودية كمنصة بديلة للشركات الراغبة في الإدراج، بمتطلبات إدراج أقل ومعايير أكثر مرونة، مما يزيد من الأدوات والفرص الاستثمارية المطورة والمتنوعة لكافة المشاركين والمتعاملين في السوق المالية.

أما بالنسبة إلى تونس فأنشأت سوق بديلة بشروط ميسرة بهدف توفير تمويلات بكلفة منخفضة لتشجيع المؤسسات الصغرى والمتوسطة للالتحاق بالسوق المالية. كما يتيح سوق البحرين الاستثماري إطاراً تنظيمياً أكثر تيسيراً من حيث شروط الإدراج والإفصاح للشركات الناشئة بالمقارنة مع السوق الرئيس لبورصة البحرين.

من ناحية أخرى، هناك جهود مبذولة من عدد من الدول منها على سبيل المثال لبنان والسودان والعراق والمغرب والإمارات وقطر من أجل تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة كذلك من موارد أسواق المال. وتتمثل هذه الجهود في إجراء الدراسات المتعلقة بتفعيل دور الأسواق المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء من خلال المنصات الحالية القائمة أو من خلال تقييم إمكانية إنشاء منصات تداول إلكترونية من أجل إدراج الشركات الناشئة والصناديق الاستثمارية وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة الناجحة من طرح أسهمها بهدف الحصول على سيولة إضافية من أسواق المال.

## خامسا: استراتيجيات ورؤى النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تتبنى العديد من الدول العربية استراتيجيات ورؤى وخطط وطنية للنهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ففي البلدان المصدرة للنفط يعتبر النهوض بالقطاع ركيزة أساسية يعول عليها لزيادة مستويات التنويع الاقتصادي. في هذا الإطار تسعى "رؤية الامارات 2020" إلى تنويع الاقتصاد الوطني عبر زيادة ناتج القطاع غير النفطي من خلال دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتيسير نفاذها إلى التمويل بما يساعد على رفع مساهمتها في القطاعات غير النفطي إلى 70 في المئة عام 2021. كذلك تستهدف الرؤية رفع درجة تنافسية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة عالمياً، وتحسين موقع الإمارات في الترتيب العالمي لمؤشر ريادة الأعمال الدولي.

في حين تهدف "رؤية المملكة العربية السعودية 2030" إلى تحسين أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل خلق المزيد من فرص العمل للسعوديين، ومن ثم زيادة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلى الإجمالي من نحو 20 في المئة حالياً إلى 35 في المئة عام 2030. ويعتبر تسهيل النفاذ إلى التمويل أحد أهداف الرؤية التي تستهدف رفع نسبة الائتمان المصرفي الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى 20 في المائة من مجمل الائتمان المصرفي في عام 2030، وذلك مقابل 5 في المائة للنسبة الحالية.

وبالنسبة لدولة قطر فهناك عدد من المبادرات والخطط الاستراتيجية المتضمنة في "رؤية قطر 2030"، الهادفة إلى توفير بيئة ملائمة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة كحجر زاوية للتنويع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص في قطر. تستهدف "رؤية قطر 2030" زيادة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الرئيسة إلى 3.8 في المئة عام 2022 مقابل 2.1 حاليا، وزيادة درجة نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الخارجية من 37 في المئة حالياً إلى حوالي 50 في المئة بحلول 2022.

من جانبها تبنت دولة الكويت استراتيجية طويلة الأجل تتمثل في "رؤية كويت جديدة 2035" تم في إطارها وضع خطط وبرامج لحفز القطاع عبر تخصيص 2 مليار دينار كويتي للصندوق

القومي لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق هدفه الرامي إلى تنمية وتعزيز النمو المستدام للقطاع. كما تتضمن "رؤية البحرين الاقتصادية 2030" سياسات تهدف إلى تحسين نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة الى التمويل. كذلك تستهدف استراتيجية تنمية القطاع الخاص (2014–2030) في العراق دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأحد الآليات الرامية إلى تنشيط دور القطاع، فيما تضمنت الخطة الاستراتيجية للبنك المركزي العراقي (2016–2020) ضخ ما يقارب 5 تريليون دينار في البنوك التجارية لتعزيز إنتاجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات ذات الأولوية.

من ناحية أخرى، تبنت الدول المستوردة للنفط مجموعة من الخطط الاستراتيجية لدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يساعد على زيادة الانتاجية والتنافسية وحفز معدلات نمو الناتج. في هذا الإطار، هناك مجموعة من الخطط الاستراتيجية المصاحبة "لرؤية مصر 2030"، يركز معظمها على تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الابتكار. أما في المغرب فقد تبنت الحكومة حزمة من الاستراتيجيات والإجراءات لدعم التحول الهيكلي للنسيج الاقتصادي وتحفيز الاستثمار خاصة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالخصوص عبر مواصلة تفعيل ودعم مخطط التسريع الصناعي (2014–2020) الذي يهدف الى بناء صناعة أكثر اندماجاً عبر إرساء نظم صناعية غايتها خلق ديناميكية وعلقة بين الشركات الكبرى والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تفعيل الاستراتيجيات الحكومية بما فيها "استراتيجية التجارة 2020"، ومواصلة تنفيذ "مخطط المغرب الأخضر"، و"مخطط المغرب الرقمي 2020". كذلك يجري حالياً في السودان إعداد استراتيجية جديدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبناء على تقييم منجزات الخطة السابقة.

إضافة إلى ما سبق، وفي إطار تحسين مؤشرات الشمول المالي، أطلقت مجموعة من الدول تشمل الأردن، والكويت، ولبنان، والسودان، والمغرب، وتونس، وفلسطين، ومصر، وموريتانيا استراتيجيات وبرامج للشمول المالي تستهدف من بين أهم أولوياتها تحسين الوصول إلى التمويل خاصة للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ونشر وتعميق الثقافة المالية، ومحو الأمية المالية، وحماية المستهلك المالي، وتنفيذ المسوحات لقياس جانب الطلب على الخدمات المالية، وتوفير البنية التحتية اللزمة لتعزيز فرص الوصول للخدمات المالية، إضافة لتعزيز القدرات الاقتصادية والمالية للمؤسسات التعليمية للمساهمة في نشر الثقافة المالية.

## سادسا: نظرة مستقبلية للنهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

توضح الدلائل الدولية تركيز الكثير من دول العالم بشكل أكبر على السياسات ذات الآثار قصيرة الأجل لتوفير الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الحوافز الاستثمارية والضريبية، وعدم تركيزها في المقابل على السياسات ذات الآثار طويلة الأجل التي تضمن استدامة النمو لهذه المنشآت واستمرارية بقائها، في حين أن أفضل الممارسات الحكومية لدعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة تتمثل بالأساس في السياسات التي تستهدف خفض كلفة ومخاطر الائتمان الموجه إلى قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتيسير فرص نفاذه إلى الأسواق الداخلية والخارجية، وحفز مستويات انتاجيته وتنافسيته، وتعزيز القدرات البشرية والتقنية للمشروعات العاملة في إطار هذا القطاع.

كذلك يعتبر توفر عدد من محفزات النمو من أهم العوامل المساعدة على بقاء واستمرارية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على اختلف مراحل دورة حياة هذه المشروعات، حيث تختلف احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وفقاً لمراحل تطورها، ففي المراحل الأولى لتأسيس هذه المشروعات تكون بحاجة أكبر للدعم الفني في مجال تعزيز القدرات الإدارية والإنتاجية، كما تكون معرضة بشكل أكبر لمخاطر الإفلاس، ولذا تتنامى حاجتها إلى النفاذ للائتمان وضمانات التمويل، ومع مضي المنشآت الصغيرة والمتوسطة قدماً وتطورها تكون بحاجة أكبر إلى المساعدة في مجال النفاذ للأسواق الخارجية ودعم قدراتها التنافسية والبشرية والتقنية.

هناك أهمية كذلك على صعيد عملية صنع السياسات لربط خطط النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشمول المالي بالرؤى الاستراتيجية للدول العربية بهدف تحقيق النمو الشامل والمستدام، وزيادة مستويات التنويع الاقتصادي، ودعم القدرة على المنافسة، والتكامل في سلسل القيمة العالمية، وتعزيز التوجه نحو الابتكار. كما أن وفاء الدول العربية بغايات وأهداف التنمية المستدامة 2030 يستلزم المزيد من التركيز على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للشباب، والمرأة، والفئات الفقيرة والهشة، وقاطني المناطق الريفية وهو ما يجب أن تأخذه التدخلات الهادفة إلى النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بعين الاعتبار.

نظراً لكون قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة قطاع ديناميكي سريع التطور بالأساس، فلبد وأن يواكب ذلك نقلة نوعية في طريقة تجاوب الحكومات العربية وخططها للنهوض بهذا القطاع، وبحيث تتسم بالمرونة الكافية والكفاءة والابتكار فيما يتعلق بالتدخلات التي يتم تبنيها لدعم هذا القطاع.

من جانب آخر، يتطلب حفز التمويل الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تركيز البلدان العربية على آليات دمج المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار الاقتصاد الرسمي بهدف تيسير فرص نفاذ هذه المشروعات للائتمان، وكذلك على مواصلة جهودها لضمان وجود البنية الأساسية للقطاع المالي الداعمة لنفاذ هذه المشروعات إلى التمويل بما يشمل وجود أطر قانونية، وآليات خاصة بضمان الائتمان الموجه لها المشروعات، وسجلت للأصول المنقولة، وشركات للمعلومات الائتمانية، ونظم متطورة لأنظمة المدفوعات والتسوية، إضافة إلى تطوير قوانين الإفلاس.

رغم التقدم المحرز على صعيد تقديم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، هناك حاجة للمزيد من التركيز على توفير التمويل للمشروعات متناهية الصغر التي لا تزال نسبتها من مجمل التمويل الممنوح للقطاع محدودة وفي إطار نسب متواضعة تتراوح بين 2 و14 في المائة في عدد من الدول العربية، وهو ما يستلزم النظر في آليات أكثر ملائمة لتمويل هذه النوعية من المشروعات، لا سيما على ضوء الارتباط الكبير بين تيسير نفاذ المشروعات متناهية الصغر التي تتضمن العديد من الفئات الهشة في المجتمع (المرأة، الشباب، الفقراء، قاطني المناطق الريفية) إلى التمويل بما يدعم قدرة الدولة على تحقيق أهدافها الرامية إلى تحقيق النمو الاحتوائي، والوفاء بأهداف التنمية المستدامة.

كذلك هناك فرص كبيرة يتعين أن تعول عليها البلدان العربية للتوسع في تقديم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فلعل ذلك يمكن أن يتم من خلال الاستفادة من الفرص التي توفرها أسواق الأوراق المالية في المتوفرة بالبورصات القائمة أو من خلال إنشاء منصات مخصصة لإدراج وتداول الأسهم الخاصة بمثل هذه المشروعات.

من جانب آخر، هناك فرص للاستفادة من تنامي سوق التمويل

الإسلامي ومن تميز موقع الدول العربية وصدارتها لنشاط التمويل الإسلامي (60 في المائة من نشاط الصيرفة الإسلامية، و31 في المائة من إصدارات الصكوك على مستوى العالم) في تغطية جانباً من فجوة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما في ضوء الطلب الكبير من قبل بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة على منتجات التمويل المتوافقة مع الشريعة بنسبة تتراوح في الدول العربية ما بين 20 و90 في المائة من مجمل المشروعات العاملة في هذا القطاع، فالتقديرات تشير إلى أن التمويل الإسلامي يمكن أن يساهم في سد جانباً من فجوة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تقدر بما يتراوح بين 8.6 و13.2 مليار دولار.

كذلك توفر التقنيات المالية الحديثة لا سيما تقنيات التمويل الجماعي التي يتوقع أن يبلغ حجم سوقها 140 مليار دولار عام 2022 واعدة لتمويل المشروع ات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، بما سوف يوفّر على مستوى العالم فرصاً واعدة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مما يؤهلها إلى أن تكون من أهم مصادر تمويل هذه النوعية من المشروعات. في هذا الصدد، توفر البيئات الرقابية التجريبية "Regulatory Sandboxes" فرصاً جيدة للسلطات الرقابية في الدول العربية لتطوير الأطر الداعمة لصناعة التقنيات المالية، وخاصة تلك التي تركز على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. عليه، سوف يوفر سعي الحكومات العربية لتفعيل "برنامج عمل بالي" للتقنيات المالية الصادر عن كل من صندوق النقد والبنك الدوليين بالتعاون لتفعيل دور التقنيات المالية الحديثة في دعم وصول المشروعات الصغيرة مع الشركاء الإقليميين والدوليين فرصاً لتفعيل دور التقنيات المالية الحديثة في دعم وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل.

من جانب آخر، تبدو الحاجة ملحة لتشجيع مزودي الخدمات المالية على الاستفادة من استخدام بعض التقنيات المصاحبة للثورة الصناعية الرابعة، على الأخص تقنيات البيانات الضخمة، والذكاء الصناعي، والبلوك تشين في التغلب على تحدي عدم تماثل المعلومات "Asymmetric Information Problem" التي كانت تحول مسبقاً دون تمكن القطاع المصرفي من توفير الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تمكن هذه التقنيات مزودي الخدمات المالية من التقييم الدقيق لمخاطر ائتمان هذه النوعية من المشروعات، بالتالي التوسع في منح الائتمان للمشروعات المؤهلة لذلك.

إنّ تحقيق البلدان العربية لغاياتها الاقتصادية المنشودة للوصول إلى النمو الشامل والمستدام والوفاء بأهداف التنمية المستدامة 2030 يستلزم سعي مكثف من الحكومات العربية للاستفادة من عدد من محفزات النمو الاقتصادي لعل من أهمها النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تبني نهج تشاركي وتعاوني يستهدف تحفيز الطاقات الكامنة لهذا القطاع وتسهيل نفاذه إلى التمويل بالاستفادة من الجهود المكثفة التي تبذلها العديد من الجهات الحكومية ذات العلاقة، والبناء كذلك على مساعي المؤسسات الإقليمية والدولية لتقديم الدعم في هذا المجال بما يساعد على تعظيم الأثر المتوخى من هذه التدخلات.

## سابعا: النتائج

مثلما يتحول المستهلكون بسرعة إلى شراء احتياجاتهم عن طريق الإنترنت ويتزايد تفضيلهم للخدمات السريعة والسهلة، ستحتاج مؤسسات الأعمال الصغيرة إلى اعتماد حل رقمي يحافظ على قدرتها التنافسية ويسمح لها بالاستمرار.

ولأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحمل مفتاح خلق الوظائف، فبإمكان الحكومات أن تساعد في التعجيل بتحولها الرقمي عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية تعالج القيود التي تعوق الرقمنة على جانبي العرض والطلب.

فعلى جانب العرض، ينبغي أن تكون الأولوية لإزالة الحواجز أمام المنافسة وزيادة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لضمان استفادة الجميع من خدمات الإنترنت ذات السرعة العالية والتكلفة المعقولة. وفي الوقت الراهن، رغم سهولة وصول كل البلدان إلى شبكات الألياف البصرية الدولية، فإن كثيرا منها تضع حواجز أمام الدخول من قَبيل الاحتكارات الحكومية أو القيود على المشاركة الأجنبية وربط النظراء عبر الإنترنت (internet peering). وقد تسبب ذلك، إلى جانب ارتفاع متطلبات الاستثمار الرأسمالي، في إبطاء نشر التكنولوجيات الشبكية المتقدمة ونقاط تبادل الإنترنت (internet exchange points). وعدا دول البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة التي يتألف منها مجلس التعاون الخليجي، فإن كثيرا من البلدان

تتسم بإمكاناتها المحدودة في الوصول إلى خدمات شبكة الإنترنت ذات السرعة العالية والنطاق العريض، كما أن خدمات الإنترنت فيها غالبا ما تكون بطيئة ولا يمكن التعويل عليها ومرتفعة التكلفة، مما يعوق استخدام الإنترنت في خلق الأعمال التجارية.

وثمة حاجة لإصلاحات في التعليم وسوق العمل بغية تقليص فجوات المهارات الرقمية. فهناك نقص في المعروض من المهارات الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتعاني بعض البلدان التي تمتلك مستويات عالية من الخبرات الرقمية، مثل لبنان ومصر، من هجرة العقول إلى البلدان ذات الدخول الأعلى، بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي. ومن الممكن زيادة المعروض من المهارات التقنية على المدى المتوسط عن طريق تدريس مواد العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وتوفير التعليم والتدريب الفني والمهني من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وفي الوقت ذاته، يمكن تقليص فجوات المهارات على المدى القصير من خلال تخفيف قيود العمل لتيسير حركة الوافدين في المجالات عالية التقنية.

والإصلاحات مطلوبة أيضا لتحسين لوجستيات التجارة الإلكترونية وإمكانية التعويل على إمدادات الكهرباء، التي لا تستطيع شبكة الإنترنت العمل بدونها. وتؤدي مواطن القصور الحالية في لوجستيات التجارة الإلكترونية – أنظمة العنونة الموحدة، وأكواد المناطق، والخدمة البريدية، والأرض، والتخليص الجمركي – إلى تأخير التسليم ورفع تكاليف التجارة عبر شبكة الإنترنت.

وتعتبر الإصلاحات التنظيمية وغيرها من الإصلاحات ضرورية أيضا لتيسير تطوير البنى التحتية المالية الرقمية. ولا تتيح الخدمات المالية الرقمية الحالية أساسا قويا للتحول الرقمي حيث تسببت البنية التحتية وأدوات قبول المدفوعات الإلكترونية – مثل محطات نقاط البيع، وبطاقات الائتمان وبطاقات الخصم الفوري – في الحد من النفاذ، كما أن معظم أنظمة الدفع غير قابلة للتشغيل البيني.

ويمكن أن تؤدي رقمنة الخدمات الحكومية والمشتريات إلى تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاحتذاء بهذا التوجه نظرا لحجم القطاع العام الكبير في معظم البلدان وانتشار أداء المدفوعات للحكومات أو تَلَقي المدفوعات منها.

وعلى جانب الطلب، فإن فجوة الاستخدام الرقمي – أي التفاوت بين من يعيشون في مناطق تغطيها الخدمات عريضة النطاق ولكنهم لا يستخدمون الإنترنت – تزيد عدة مرات على فجوة التغطية. ويشير هذا إلى أن الطلب مقيد بأسباب خلاف عدم توافر خدمات الإنترنت.

ولزيادة الطلب على الخدمات الرقمية، ينبغي أن تضع الحكومات برامج لمحو الأمية الرقمية والتوعية الرقمية بالإضافة إلى تعزيز ثقة المستهلكين عن طريق تقوية أطر الأمن السيبراني، وتعريف الهوية الرقمية، وخصوصية البيانات، وحماية المستهلك. وتشير التقارير إلى أن المستهلكين في بلدان المنطقة لا يثقون في كيفية تعامل المواقع الإلكترونية مع معلوماتهم وليست لديهم دراية بحقوقهم كمستهلكين. وفي بعض البلدان، لا يملك المستهلكون الأدوات اللازمة لاعتماد الحلول الرقمية نظرا لعدم اتصال قطاعات كبيرة من السكان بشبكة الإنترنت وعدم امتلاكهم لحسابات مصرفية. وفي أجزاء من المنطقة، بما فيها شمال إفريقيا وإيران، تقل ملكية الهواتف الذكية والأجهزة المدعمة بالإنترنت عن المتوسط العالمي.

وأخيرا، فحتى تتحقق المنافع الرقمية، يجب تعزيز الاستراتيجية الرقمية بإصلاحات في القطاع المالي وبيئة الأعمال، ولا سيما تقوية البنى التحتية المالية – أي سجلات ومكاتب الائتمان، وقوانين الإفلاس المحدَّثة، وسجلات الضمانات العينية – ودعم الأعمال، وكلها سيساعد على إتاحة القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

## ثامنا: التوصيات

- تبني إطار قانوني قوي لتنظيم قطاعا المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال سن قانون مستقل منظم للقطاع.
- تشكيل لجان قانونية لدراسة القوانين التشريعية السابقة وإلغاء أو تعديل أية قوانين قد تحول دون النهوض بالقطاع.
- إنشاء جهة حكومية مختصة تُعنى بتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتندرج تحت مظلتها برامج الدعم الفني الحكومية المتعلقة بهذه المؤسسات وتتولى تطوير هذا القطاع والتنسيق لأجل دعمه وتطويره.
- تشجيع اندماج المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاع الرسمي بهدف تسهيل فرص حصولها على الائتمان والاستفادة من كافة سبل الدعم الحكومي.
- سماح الحكومة للشركات العاملة من المنازل بالتسجيل كخطوة مهمة للتحول إلى القطاع الرسمي.

– إنشاء جهة مختصة بتوفير التمويل اللازم إلى قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

– توفير منظومة كاملة داعمة ومحفزة للقطاع المصرفي على تمويل هذه المشروعات وذلك بما يشمل وجود مؤسسات لضمان مخاطر الائتمان الموجه للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ونظم الاستعلام الائتماني، وسجلات للأصول المنقولة، وتطوير قوانين الإفلاس.

– قيام البنوك المركزية بمنح حوافظ لتشجيع القطاع المصرفي على منح الائتمان لمشروعات القطاع.

– إنشاء إدارات متخصصة 5في البنوك تختص بتوفير التمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

– السماح للمصارف والمؤسسات المالية بتأسيس صناديق استثمار للمساهمة في رؤوس أموال المشاريع الناشئة وحاضنات الأعمال وفق ضوابط تحددها البنوك المركزية.

– تفعيل دور المؤسسات غير المصرفية في توفير التمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

– تخصيص محافظ تمويلية لدعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاعات ذات الأولوية الاقتصادية.

– تقديم الحوافز المالية لمشروعات القطاع من خلال منحها إعفاءات من الرسوم وخفض الضرائب المفروضة عليها وتبسيط الإجراءات الحكومية.

– تخصيص نسبة لا تقل عن 10 في المائة من مشتريات ومناقصات الجهات الحكومية والشركات المنفذة للمشاريع الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– الاهتمام الكافي بتوفير التمويل متناهي الصغر بالبناء على التجارب الناجحة لكل من بنوك الأسرة والإبداع لدعم المشاريع متناهية الصغر والمنزلية ورواد الأعمال بما يساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

– بناء القدرات لشركات القطاع من خلال صقل الخبرات في المجالات الاستراتيجية والتسويقية والتطويرية ودعم القدرات الابتكارية.

– التمييز في أوجه الدعم المقدمة إلى هذه المشروعات حسب مراحل تطورها المختلفة حيث تتباين احتياجات الدعم حسب مستوى تطور هذه الشركات وذلك لضمان استدامتها.

– تمكين المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من النفاذ للأسواق الداخلية والخارجية من خلال عدد مختلف ومتنوع من الآليات والمبادرات التي تذلل الصعاب التي تواجه هذه النوعية من المشروعات لتسويق منتجاتها وخدماتها.

– الاهتمام بدعم التدريب المهني بشكل مرن ومتناسب مع احتياجات القطاع الخاص، ودعم مسرعات الأعمال التي تتعلق بقطاعات متخصصة كتقنية المعلومات.

– دعم المشاركة في معارض ومؤتمرات إقليمية ودولية بما يساهم في اكتساب خبرات عالمية في مجالات فنية.

– توفير تمويل وضمان الصادرات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى الأسواق العالمية.

– تبني آليات لدمج المشروعات متناهية الصغر ، والصغيرة، والمتوسطة مع الشركات الكبيرة بهدف زيادة مستويات الترابط الاقتصادي.

– السماح لموظفي الجهات الحكومية بالحصول على إجازة تفرغ بدون راتب لتأسيس مشروعاتهم.

– إطلاق عدد من الحاضنات، لدعم المشاريع الريادية في المجالات ذات الأولوية عبر توفير الدعم المالي، والتدريب، والإرشاد.

## المتأخرون في اللحاق بالركب

بينما تحسن النفاذ إلى خدمات الإنترنت ...

(% من السكان)

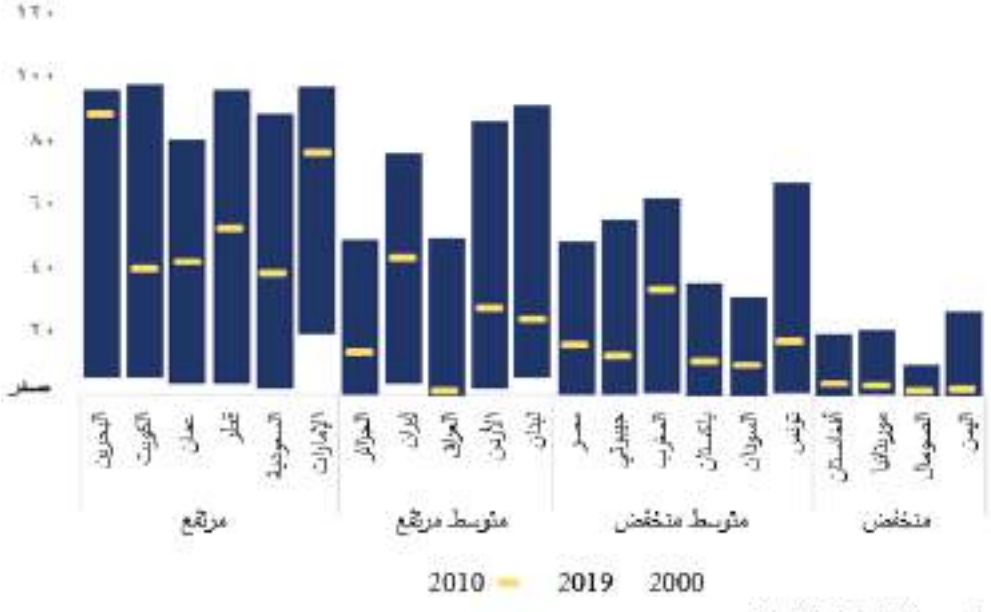


المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات.

... فمؤسسات الأعمال متأخرة عن الأفراد والحكومات في تبني التكنولوجيا الرقمية في بعض بلدان الشرق الأوسط

(المؤشر صفر-7)

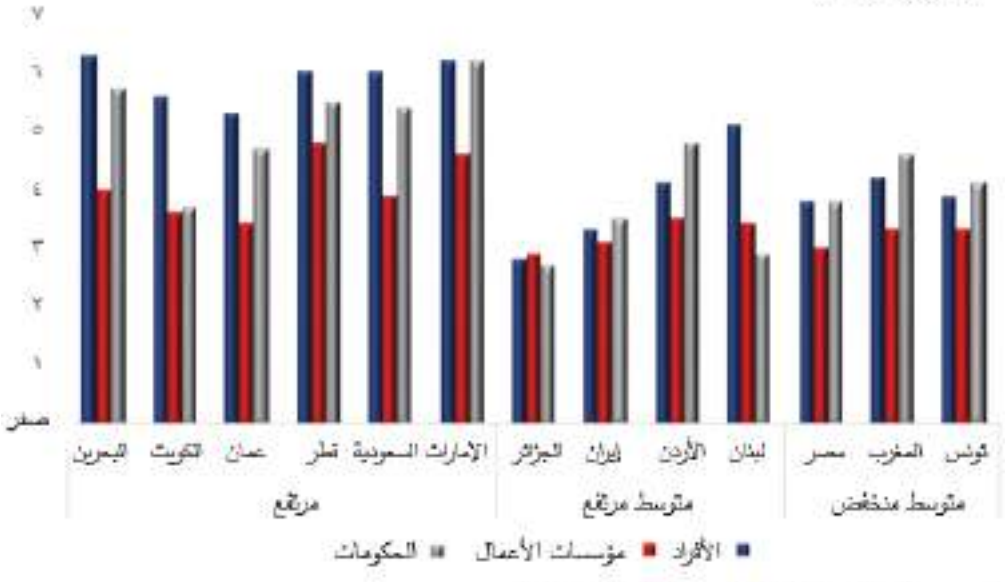


المصدر: مؤشر الجاهزية الشبكية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

صندوق النقد الدولي

## فجوة كبيرة

فجوة الاستخدام الرقمي عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي ثاني أكبر فجوة في العالم.

(%)

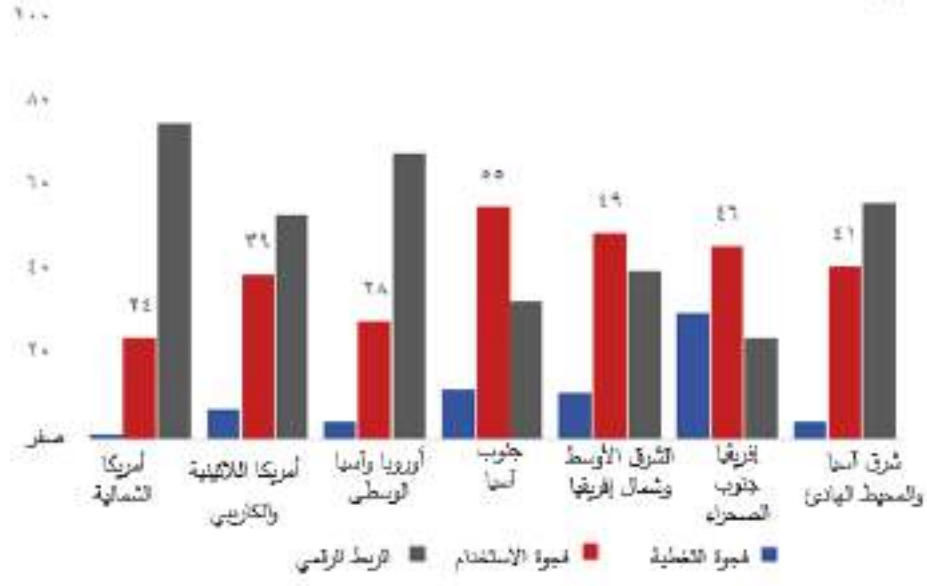


المصدر: رابطة مشغلي النظام العالمي للاتصالات المتنقلة (GSMA).

## ولا يزال استخدام الخدمات الرقمية محدودا، حتى مع توسع التغطية.

(% من السكان)

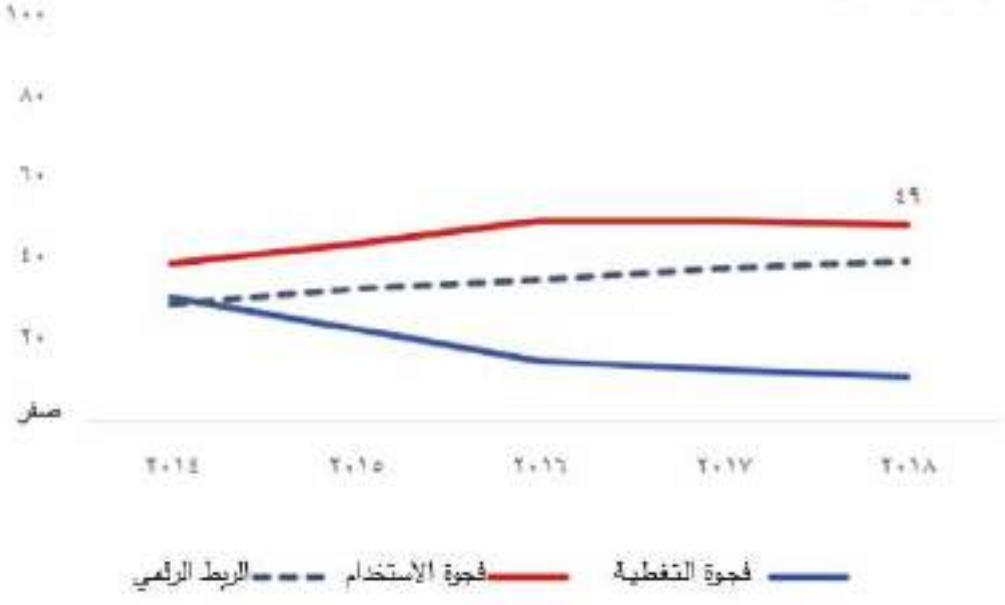


صندوق النقد الدولي

Ghorfa
غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية
Arab-German Chamber of Commerce and Industry e.V.

www.ghorfa.de

# A big Business starts with Networking
# Your step forward starts with Ghorfa

*Join us as a Member and benefit from the access to our exclusive services. Ghorfa Team is here to support you.*

www.business.ghorfa.de www.health.ghorfa.de www.energy.ghorfa.de

*Your contact Person for Business Development/ Member Services:*
*Ms. Rasha Kozma*
*Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry*
*Garnisonkirchplatz 1 | D-10178 Berlin | Tel.: +49-30-27 89 07-15 | Fax: +49-30-27 89 07-49*

# الدورة 106 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تنعقد في ظروف استثنائية في العالم العربي

**ترأست دولة الكويت، ممثلة برئيس الوفد سعادة عبد المحسن سعود الطيار، اجتماع الدورة (106) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث تركزت النقاشات حول الموضوعات الدورية، إضافة إلى تداعيات فيروس كوفيد19- والكارثة التي حلت بالعاصمة بيروت بسبب الانفجار في المرفأ.**

وناقش الاجتماع في البند الأول، تقرير أمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، حيث أحيط المجتمعون علما بالتقرير، وأهم ما جاء فيه الترحيب بانضمام مصر والبحرين والسعودية إلى اتفاقية التعاون الجمركي العربي، والطلب من أمانة الجامعة إعداد مذكرة تفصيلية بشأن مشروع البوابة العربية الإلكترونية لتسهيل نقل التجارة، بالإضافة إلى إلغاء قرار مجلس الوحدة الاقتصادية الخاص بالتمديد للأمين العام السيد محمد ربيع والإعلان عن شغور المنصب، واتخاذ إجراءات بشأن منظمة المرأة العربية لجهة الإشراف على الأمور الإدارية والمالية وعدم التفرد دون الرجوع للمجلس، وإحاطة مجلس الجامعة بذلك.

أما البند الثاني فتناول فيه المجتمعون الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس الجامعة على مستوى القمة في دورتها العادية 31، حيث أحيط المجتمعون علما بالموضوعات المقترح تضمينها، والتي تشمل بالترتيب الخامس مقترح اتحاد الغرف العربية لموضوع "الاقتصادات العربية بعد عقد على الأزمة العالمية الكبرى: أولويات العمل في ظل ضيق هامش القدرة على الاحتواء"، كما تضمنت موضوعات: الاستراتيجية العربية للسياحة، دعم الدول المستضيفة للاجئين السوريين، التقدم المحرز في متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، معالجة التحديات الضريبية الناشئة عن الاقتصاد الرقمي، الوضع الاقتصادي في الدول العربية ما بعد جائحة كورونا المستجدة، وتوسيع عضوية منظمة الطيران المدني الدولي، والاستراتيجية العربية للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

أما الموضوعات الاجتماعية المقترحة فقد شملت دعم اليمن، وبيان مجلس وزراء الصحة العرب حول وباء كورونا.

وتناول البند الثالث آليات التعامل مع تبعات جائحة كوفيد19- بالنسبة لجهود الأمانة العامة للجامعة، ولمبادرة الأمن الغذائي العربي استنادا إلى البرنامج الطارئ المجاز. وتمت الإحاطة بتقرير الأمانة العامة للجامعة بشأن كورونا وتكليفها مواصلة الجهود لاحتواء الجائحة، ودعم دولة فلسطين بهذا الخصوص، والتأكيد على استمرار تدفق التجارة العربية وبالأخص تسهيل حركة النقل البري. كما تمت الإحاطة بمبادرة المنظمة العربية للتنمية الزراعية في مجال الأمن الغذائي.

وركزت المداولات في البند الرابع، على دعم الجمهورية اللبنانية اقتصاديا واجتماعيا للتغلب على تداعيات كارثة انفجار مرفأ بيروت. وقد جرى التأكيد على دعم المجلس الكامل للبنان في أعقاب كارثة بيروت، والإشادة بالمساعدات التي قدمتها الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك، والترحيب بالزيارة التي قام بها الأمين العام للجامعة تضامنا مع لبنان والاجتماع الذي عقد مؤخرا لمؤسسات العمل العربي المشترك، والدعوة للاستمرار بتقديم الدعم ووضع خطة للاستجابة العاجلة، والتنسيق مع المؤسسات الدولية في هذا المجال.

أما البند الخامس والذي جاء بعنوان: الموضوعات الدورية، فقد تركّزت النقاشات فيه حول عدد من القضايا الرئيسية وهي:

1. دعم الاقتصاد الفلسطيني: الدعوة لاستمرار الدعم والإشادة بالمساعدات المقدمة.
2. دعوة الدول لتقديم ملاحظاتها حول مسودة التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020.
3. الإحاطة بالخطاب العربي الموحد للاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين.

أما في ما يتعلّق بالبند السادس والذي جاء بعنوان: "تقارير وقرارات المجالس الوزارية واللجان"، فقد تمت الإحاطة علما بها.

# اتحاد الغرف العربية يقدّم تصوراته المستجدة بشأن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

**انعقد الاجتماع التاسع والأربعين للجنة التنفيذ والمتابعة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتاريخ 23 أغسطس 2020 عبر تطبيق الفيديو كونفرنس.**

**وقد ناقش هذا الاجتماع القضايا المتصلة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لجهة متابعة التطبيق، والمعوقات التي تواجه المنطقة، وتقرير اتحاد الغرف العربية عن سير العمل بها، وأعمال اللجان المستحدثة في إطار لجنة التنفيذ والمتابعة، وكذلك متابعة أعمال فريق المختصين بمكافحة الإغراق والدعم والتدابير الوقائية، وفريق الخبراء في مجال المنافسة ومراقبة الاحتكارات، والفريق العربي المتخصص لسلامة الغذاء وتسهيل التجارة.**

في ما يتعلّق بمتابعة تطبيق المنطقة، فقد جرى التأكيد على أهميّة التحديث الدوري لنقاط الاتصال المعنية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وجرى الطلب من الدول التي لم توافِ بالأختام المعتمدة لشهادات المنشأ سرعة القيام بذلك، علما أن جميع الدول تنازلت عن شرط التواقيع تسهيلا للتبادل التجاري، وتكليف لجنة قواعد المنشأ بوضع تصور واضح حول تبادل شهادة المنشأ الإلكترونية والتي ستحتاج أيضا من الدول إلى تعديل تشريعاتها بهذا الشأن، والأخذ علما بتعاون الجامعة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لوضع آلية بشأن الإجراءات التقييدية المتخذة بسبب فيروس كورونا لمتابعة إزالتها.

وبالنسبة إلى العقبات التي تواجه الدول، فكان تأكيد على ضرورة موافاة الدول الجامعة العربية بالعقبات، علما أنّ المملكة العربية السعودية أفادت بأنها سترسل مذكرة بالمقترحات لتعديل الآلية المعتمدة من ناحية المهل والإعلام عن الدول المخالفة. كما أخذت اللجنة علما بأن السعودية تنوي تطبيق شرط شهادة الحلال وطلبت مذكرة توضيحية لناحية المدد والاشتراطات بهذا الخصوص

لكي تعمل الدول على ترتيب أوضاعها.

وناقش المجتمعون تقرير اتحاد الغرف العربية حول القضايا المتصلة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لجهة متابعة التطبيق، والمعوقات التي تواجه المنطقة، وقد اطلعت اللجنة على التقرير واستمعت إلى مداخلة ممثلة اتحاد الغرف العربية بهذا الشأن، وأثنت على التقرير مؤكدة على الدور التعريفي لاتحاد الغرف العربية بنقاط الاتصال المعنية بمعالجة العقبات، وطلبت من الجامعة تعميم أبرز توصيات التقرير وهي:

- رقمنة العمليات الجمركية، واعتماد النافذة الواحدة للتجارة عند المعابر الحدودية، مع التأكيد على نظم إدارة المخاطر لدى الجمارك، والتنسيق بين الجهات المعنية، حيث لا نفع للنافذة من دون تنسيق وتفعيل نظم إدارة المخاطر، بما يتطلب أيضا وجود لجان وطنية لتسهيل التجارة.
- أهمية إزالة المعوقات التي تواجه التجارة العربية البينية، بتسهيل التحويلات المالية، وتسهيل وتفعيل الإجراءات الجمركية، توفير البنية التحتية والتشريعية للتجارة الإلكترونية، تطوير اللوجستيات التجارية التي لها تأثير أفعل بكثير من الدعم، توفير المعلومات الصحيحة، وغيرها من المتطلبات، بما يحسن الشفافية ويسهل التجارة.
- أهمية التحول الرقمي لشركات القطاع الخاص وإعادة النظر بهيكلية العمل للاعتماد أكثر فأكثر على العمل عن بعد من خلال الدفع بالرقمنة والابتكار والريادة كمكون أساسي في سياساتها وعملياتها.
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص كعنوان للمرحلة المقبلة لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة.
- تفعيل المبادرة التي تقدمت بها دولة الكويت في مؤتمر القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة التي عقدت في لبنان مطلع 2019 لإنشاء صندوق الاستثمار في مجالات التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي برأسمال مقداره 200 مليون دولار، وساهمت الكويت بربع هذا المبلغ.
- تلافي إجراءات الحماية، فليس هناك أية دولة في العالم تستطيع أن تنتج جميع ما تحتاجه من الغذاء. فالاعتماد المتبادل والتنوع يبقى الضمانة الأبقى والأكثر فعالية للأمن الغذائي والتجاري.

أما بالنسبة إلى متابعة أعمال اللجان المستحدثة، فقد أحيطت اللجنة علما بتقارير اللجان المستحدثة. وعلى صعيد متابعة أعمال فريق المختصين بمكافحة الإغراق والدعم والتدابير الوقائية، فلم تتوصل اللجنة إلى توافق بشأن اعتبار الآليات الخاصة بالمعالجات التجارية إلزامية أو استرشادية، وتقرر إعادتها إلى الفريق لتقريب وجهات النظر واتخاذ القرار المناسب.

وبشأن متابعة أعمال فريق الخبراء في مجال المنافسة ومراقبة الاحتكار، فقد تمت الإحاطة بالتقرير. وعلى صعيد متابعة أعمال الفريق العربي لسلامة الغذاء وتسهيل التجارة، فقد تمّ تعديل اسم الفريق ليكون "الفريق العربي لسلامة الغذاء"، وتم التأكيد على دعوة الفريق للتركيز على وضع آلية لعمله، وأخذت اللجنة علما بأن الفريق بصدد وضع خطة عمل له. وفي ختام الاجتماع تقرر عقد الاجتماع القادم في مقر الجامعة بتاريخ 8 – 10 ديسمبر (كانون الأول) 2020.

# اجتماع الفريق العربي المتخصص لسلامة الغذاء في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

**شارك اتحاد الغرف العربية ممثلا للقطاع الخاص العربي، في اجتماع الفريق العربي المتخصص لسلامة الغذاء في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والذي عقد بدعوة من الأمانة التنفيذية للفريق ممثلة بإدارة التكامل الاقتصادي في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومشاركة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والمنظمة العربية للتنمية الزراعية وممثلي الدول العربية المختصين بسلامة الغذاء.**

**وتمحور الاجتماع حول آلية تبني مخرجات مجموعات العمل الفنية في إطار لجنة التنفيذ والمتابعة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إلى جانب آلية التعاون في مجال إعداد المواصفات العربية الموحدة للأغذية.**

وبنتيجة النقاشات التي دارت بين المجتمعين، فقد خلص الاجتماع إلى إقرار عدد من التوصيات الهامة، وهي على الشكل التالي:

- التأكيد على مسمى الفريق، وهو الفريق العربي المتخصص لسلامة الغذاء، وتصحيح أي خطأ في هذا المسمى حيث وجد.
- الطلب من منسقي مجموعات العمل الفنية الخمس إعداد مذكرة توضيحية حول كيفية الاستفادة من مخرجات المبادرات في تحسين أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تمهيدا لعرضها على لجنة التنفيذ والمتابعة بجامعة الدول العربية واعتمادها بشكل رسمي من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع مراعاة اختصاصات المنظمات العربية المتخصصة.
- إعادة النظر في دورية الاجتماعات الخاصة بالفريق العربي المتخصص لسلامة الغذاء المقررة حتى نهاية عام 2020 لتكون في ضوء الحاجة لمناقشة أي مستجدات مطروحة، وبالتشاور مع أعضاء الفريق.
- قيام المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بعرض توصية الفريق بدمج دليل إعداد المواصفات العربية الموحدة للأغذية للفريق العربي المتخصص لسلامة الغذاء مع دليل العمل الفني لمركز المواصفات والمقاييس لدى المنظمة على الجهات المرجعية لدى المنظمة.

تجدر الإشارة إلى أن التوصية الأخيرة أخذت حيزا كبيرا من النقاش، حيث كان الفريق قد توصل إلى آلية للتعاون بين كل من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومجموعة العمل في الفريق العربي لتعزيز الجهود العربية في هيئة الدستور الغذائي وإيجاد آلية إقليمية لإعداد المواصفات الغذائية، حيث تتضمن هذه الآلية تحديد مسؤوليات الجهات وأسلوب العمل. على أن المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين أفادت أن الجهات المرجعية لديها المتمثلة باللجنة العليا للتقييس أوصت بتأجيل النظر بالموضوع.

# حنفي: التراث المشترك محوري في تعزيز العلاقات الاقتصادية العربية – الإيطالية

**أشار أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، إلى عمق العلاقات التاريخية والثقافية التي تربط إيطاليا بالعالم العربي، لافتا إلى أنّه "عندما يتعلق الأمر بالتراث، يتم وضع إيطاليا والعالم العربي في سلّم المراتب العالمية".**

**وأوضح حنفي أنّه "خلال القرن التاسع جلب العرب الفنون والعلوم عبر التجارة إلى الأراضي الإيطالية، ولغاية اليوم لا يزال من الممكن العثور على تراث اللغة العربية بعدة مصطلحات مقتبسة منها ولا تزال تستخدم في إيطاليا والعالم العربي".**

كلام حنفي جاء خلال ندوة أقيمت بتاريخ 14 أيلول (سبتمبر) عبر خاصية "الفيديو كونفرنس"، على هامش مهرجان الرباطانا السنوي الذي تنظّمه بلدية تورسي بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO، ومؤسسة Fondazione Eni Enrico Mattei (FEEM)، تحت عنوان "تعزيز الاستثمار من خلال التجارة والتراث"، بمشاركة الامين العام المساعد ومسؤول القطاع الاقتصادي في جامعة الدول العربية الدكتور كمال حسن علي، ومدير المنظمة العربية للتنمية الزراعية الدكتور ابراهيم الدخيري، السيد أ. جيوسيبي رومانيلو، المدير العام لجامعة باسيليكاتا، الدكتور هاشم حسين، رئيس مكتب اليونيدو للاستثمار والتكنولوجيا في البحرين، اضافة الى شخصيات اقتصادية عربية واجنبية بارزة.

وأكّد حنفي أنّ "الندوة تمثّل فرصة مهمة لإعادة تأكيد العلاقات الثقافية والاقتصادية والتجارية الاستراتيجية التي تجمع بين إيطاليا والعالم العربي، وللتأكيد كذلك على النوايا الصادقة في تعزيز الروابط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

وشدد على أنّ "التراث المشترك له دور محوري في تعزيز الشراكة الاقتصادية العربية – الإيطالية"، داعيا إلى "أهميّة تعزيز الشراكة الاقتصادية القائمة على الثقة المتبادلة والاحترام والتراث المشترك، ونحن في اتحاد الغرف العربية الذي يعتبر الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي، على استعداد للمضي قدمًا نحو الوصول بالعلاقة العربية –الإيطالية نحو آفاق جديدة لخدمة أهدافنا التنموية المشتركة".

وإذ أشار إلى "ضرورة مواصلة البناء على المكاسب التي حققتها العلاقات الاقتصادية والثقافية"، شدد على "أهميّة الدور الذي تلعبه غرفة التجارة العربية الإيطالية المشتركة في تعزيز علاقاتنا على جميع المستويات".

وقال: "هناك مجالات كثيرة لتوسيع حجم الاستثمارات المتبادلة ولتوسيع وتكثيف الشراكة بين بلدينا، وعلى هذا الصعيد فإنّه من أجل ازدهار التجارة، نحتاج إلى البناء على التراث العربي – الإيطالي المشترك، بما يؤدي إلى تعميق شراكتنا وتوسيع التعاون في المشاريع المشتركة ذات الأولوية والقطاعات الجديدة مثل البنية التحتية والأعمال الزراعية الذكية والتصنيع والتجارة الإلكترونية الرقمية".

وأوضح أنّه "على الرغم من الصعوبات التي يعيشها العالم بسبب جائحة كورونا، فقد رأينا كيف تساعد التكنولوجيا الرقمية في مكافحة فيروس كورونا، حيث أظهرت الأدلة كيف ساعدت الجائحة في توسيع الخدمات الرقمية وتخفيف الآثار على الاقتصادات في الوقت الراهن وتعزيز النمو لاحقًا".

واعتبر حنفي أنّ "الابتكار هو أحد العناصر الرئيسية المؤثرة في اقتصاد المعرفة، حيث غالبا ما تلعب التغييرات الرقمية الديناميكية عاملا إيجابيا في بيئة الأعمال، ولأجل ذلك يجب أن تتمتع شركاتنا بقدرة كبيرة على التكيف في السوق".

# "دور تسهيل التجارة في تدفق السلع والخدمات بين الدول العربية في ظل جائحة كوفيد- 19"

**شارك اتحاد الغرف العربية في ورشة عمل التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عبر خاصيّة "الفيديو كونفرنس" حول "دور تسهيل التجارة في تدفق السلع والخدمات بين الدول العربية في ظل جائحة كوفيد19-" التي عقدت بتاريخ 12 يوليو 2020، بمشاركة حوالي 40 ممثلا عن الدول العربية وعدد من المنظمات الدولية والإقليمية.**

**وقدم العروض في ورشة العمل كل من خبيرة السياسة التجارية وتسهيل التجارة بمنظمة التجارة العالمية د. منة حسن، وخبير الجمارك بالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة السيد علاء بسيوني، والمستشارة الاقتصادية باتحاد الغرف العربية السيدة مي دمشقية سرحال، ومدير إدارة التكامل الاقتصادي العربية بالجامعة د. بهجت أبو النصر.**

تناولت ورشة العمل الدور الهام لتسهيل التجارة في مواجهة الجائحة من خلال العمل عن بعد، وإنهاء التعامل بالمستندات الورقية، وتطبيق إجراءات التحول الرقمي للإفراج عن السلع الأساسية من المواد الغذائية، وذلك دون الإخلال بمتطلبات الأمن والصحة، وتفعيل إدارة المخاطر، وتدعيم استمرارية وترابط سلاسل التوريد الإقليمية وحماية الاقتصادات العربية وسلامة مجتمعات الأعمال والمستهلكين، وسرعة تلبية احتياجات الأسواق العربية، وذلك بالتوازي مع تطبيق أعلى مستويات الإجراءات الاحترازية والوقائية لحماية العاملين بالإدارات الجمركية في الخطوط الأمامية، بالإضافة إلى حماية التجار والمتعاملين في سلاسل التوريد والخدمات اللوجستية، ووسطاء الجمارك، ووكلاء شركات الشحن والتفريغ والنقل وغيرهم من المشتغلين بالمنافذ والمعابر الحدودية. وفي ما يلي أهم التوصيات:

1. التعجيل بتخليص السلع الضرورية والتخليص العاجل للبضائع التي تؤثر بشكل مباشر أو تساعد في التخفيف من المشكلات في المواقف المتعلقة بتفشي فيروس كورونا.

2. الاستفادة من موقع منظمة الجمارك العالمية على شبكة الإنترنت والتوجيهات بشأن اتفاق الأمم المتحدة النموذجي بشأن التعجيل بتخليص السلع الطبية وسلع الطوارئ الأساسية.

3. تشجيع اعتماد أنظمة إدارة المخاطر وإجراءات ما قبل الوصول، بهدف تسريع الإفراج عن الشحنات منخفضة المخاطر عند الوصول، وتقليل الاتصال الشخصي مما يحمي ضباط الجمارك والمستوردين/ المصدرين على حد سواء.

4. التقليل من عمليات التفتيش المادي وتوظيف موارد التفتيش المحدودة بشكل أكثر فعالية، مع قيام سلطات الجمارك بالحد من 5 عمليات للتفتيش المادي والتحقق الإداري غير الضرورية أو التي تهدر الوقت.

5. التسجيل الإلكتروني والتوجه نحو الرقمنة من أجل الحفاظ على التباعد الاجتماعي، حيث يجب أن يؤدي الانتقال إلى الرقمنة إلى 7 معاملات كاملة بدون أوراق دون الحاجة إلى نسخ مطبوعة من البيانات الإلكترونية.

6. ضرورة اتباع مبدأ الشفافية في ما يخص السياسات التجارية التي تؤثر على التجارة في ظل الجائحة، وضرورة التنسيق بين الدول العربية بشأن الإجراءات الاستثنائية المتخذة خلال فترة الأزمة.

7. التشجيع نحو تطبيق منظومة النافذة الواحدة باعتبارها تزيل الحلقة الأصعب في هذه المنظومة والأكثر تكلفة والأكثر تأثيرا على التجارة.

# الدورة الخامسة والثلاثون لمنظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى "الابتكار الرقمي للنهوض بالثورة الزراعية الرابعة"

**شارك اتحاد الغرف العربية، في فعاليات الدورة الخامسة والثلاثون لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى الذي عقد عن بعد بتاريخ 21 – 22 أيلول (سبتمبر) 2020 تحت عنوان "الابتكار الرقمي للنهوض بالثورة الزراعية الرابعة (الزراعة 4.0)".**

**وعقد المؤتمر برئاسة معالي الدكتور سعود الحبسي، وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية في سلطنة عُمان، إلى جانب حضور أكثر من 300 مشارك من الدول والهيئات والاتحادات المعنية.**

أطلقت منظمة الأغذية والزراعة خلال المؤتمر مبادرة جديدة تحت عنوان "يدا بيد" (Hand–in–hand)، والتي ترتكز على 5 أسس تضم أهداف التنمية المستدامة، واستهداف أفقر الفئات، وتوفير خدمات الوساطة، وتهيئة إطار عمل، وبناء الشراكات. وتقوم المبادرة على المعلومات الميدانية التي تقودها تجميعها البلدان، وتهدف إلى تسريع التحول الزراعي والتنمية الريفية المستدامة للقضاء على الفقر (الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية)، والقضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية (الهدف 2 من الأهداف الإنمائية للألفية). وتولي هذه المبادرة الأولوية للبلدان التي تكون فيها القدرات الوطنية والدعم الدولي الأكثر محدودية، أو تلك التي تكون فيها التحديات التشغيلية، بما في ذلك الأزمات الطبيعية أو التي من صنع الإنسان، هي أكبر التحديات.

وصدر عن المؤتمر بيانا وزاريا أكد على أهمية التضامن الإقليمي والعالمي للاستجابة لتداعيات جائحة كوفيد19-، وعلى قيام منظمة الفاو بالسعي مع البلدان إلى إنشاء حساب أمانة للتضامن الإقليمي للمواجهة ولبناء نظم غذائية أكثر قدرة على

الصمود. ورحب البيان بمبادرة العمل يدا بيد لتحويل النظم الغذائية وتحفيز الابتكار والتقنيات وحشد الموارد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي طليعتها الهدفان 1 و2 منها. ونوّه البيان بالدور الهام للجنة الأمن الغذائي العالمي، باعتبارها منتدى لأصحاب المصلحة المتعددين من أجل التوافق بشأن السياسات. كما حث البلدان والشركاء على تأمين قدر أكبر من الاستثمارات لتسريح المسار المستدام والشامل للنظم الغذائية، بما في ذلك تطوير سلاسل القيمة المتعلقة بالابتكار التكنولوجي والرقمنة التي تربط المزارعين والمنظمات بالأسواق والمبادرات الهادفة لتمكين المجتمعات الريفية، لا سيما النساء والشباب.

## مذكّرة اتحاد الغرف العربية

وقد رفع اتحاد الغرف العربية إلى أعمال المؤتمر مذكّرة ركزت على دوره واهتمامه بالشراكة مع منظمة الفاو لتعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية على أسس مستدامة وللحد من تداعيات فيروس "كوفيد19-" التي قلبت الاقتصاد العالمي رأسا على عقب. فالعالم العربي هو أكثر منطقة في العالم حساسة تجاه ذلك نظرا لمحدودية الموارد والظروف الطبيعية، كما أن جميع الدول العربية تعتبر مستوردة صافية للغذاء، وأي ارتفاع في الأسعار يمكن أن يحدث زلزالا اجتماعيا مثلما حدث مطلع العقد الحالي. لقد دخل العالم في عالم مختلف يتطلب تفكيرا جديدا وطرقا وأدوات مختلفة لن تنفع معه الأدوات القديمة، وهذه الأدوات هي الرقمنة والابتكار والريادة، وبالتالي أهمية التحول إلى الزراعة الذكية. وأكد الاتحاد على أهمية بقاء التجارة حرة وتلافي إجراءات الحماية، فليس هناك أية دولة في العالم تستطيع أن تنتج جميع ما تحتاجه من الغذاء. فالاعتماد المتبادل والتنوع يبقى الضمانة الأبقى والأكثر فعالية للأمن الغذائي. كما أشارت إلى أن اتحاد الغرف العربية وأعضاؤه من الغرف العربية يدركون جيدا أن المفتاح الرئيسي للأمن الغذائي المستدام هو الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وبالفعل فإن الكثير من الغرف العربية قد عدلت نشاطها للتجاوب مع تحديات الجائحة، وتقوم بدعم مبادرات دولها، ورقمنة خدماتها، وتنظيم الورش عن بعد، وتقديم خدمات جديدة وبالأخص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

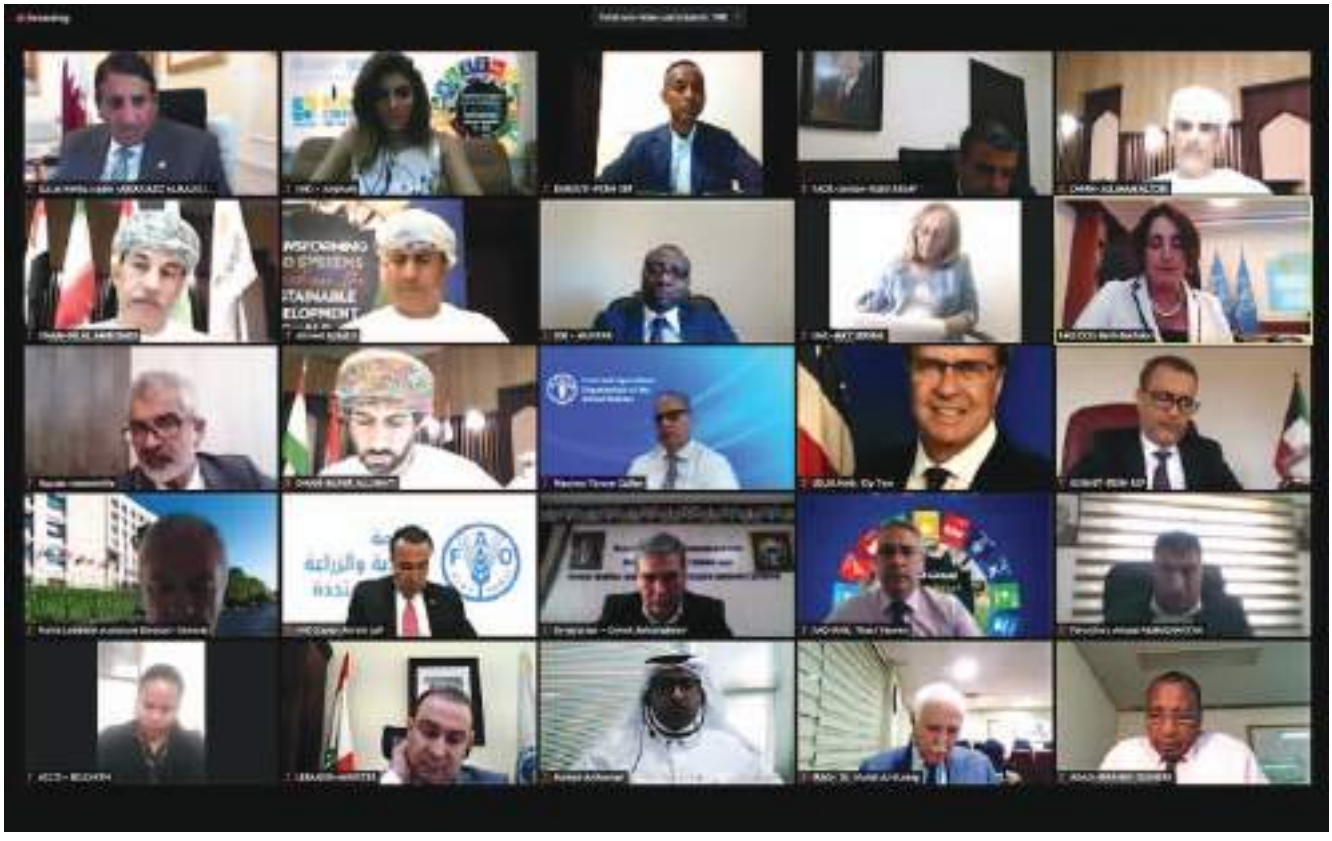

# اجتماع غرفة التجارة الصينية - العربية المشتركة
# الظروف الراهنة تحتّم بناء التشابكات الصناعية المستدامة وتعزيز سلاسل الإمداد

أشار أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، إلى أنّ "العلاقات العربية الصينية ليست وليدة أو جديدة، بل إن جذورها ضاربة في أعماق التاريخ، وواصلت تطورها وتقدمها في مختلف الظروف والأوقات، كما أثبتت في الفترة الأخيرة العصيبة قوتها وآفاق تطورها في المستقبل".

ولفت حنفي إلى أنّ "اتحاد الغرف العربية يقيم علاقات مؤسسية متينة مع الصين من خلال غرفة التجارة العربية الصينية المشتركة التي قمنا بتأسيسها عام 1988 ولعبت ولا تزال دورا حيويا جدا في تعزيز التعاون والمصالح المشتركة واستكشاف آفاق التعاون في المستقبل بما يتماشى مع التطلعات الطموحة لكلا الجانبين".

كلام حنفي جاء خلال اجتماع غرفة التجارة الصينية – العربية المشتركة، بحضور نائب رئيس اللجنة الصينية لتنمية التجارة الخارجية تشانغ شاو قانغ، ونائب رئيس شركة تشييد الاتصالات الصينية تشنغ تشونغ، وسفير الإمارات لدى الصين الدكتور علي عبيد الظاهري، وسفير البحرين لدى الصين الدكتور أنور يوسف العبدالله، وسفير الأردن لدى الصين حسام الحسيني، ومجموعة من ممثلي سفارات الدول العربية في العاصمة الصينية بكين، إلى جانب الشركات الأعضاء في اللجنة الصينية العاملة في مجالات الطاقة والبنية التحتية والمال والطيران والفضاء والطاقة المتجددة وغيرها.

أكّد امين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، أنّه "على الرغم من الانعكاسات السلبية التي خلفها انتشار فيروس "كوفيد19-"، لا تزال التجارة بين الصين وبعض الدول العربية تسجل نموًا وأظهرت مرونة وحيوية"، مفصحا عن أنّه "وقعت الشركات الصينية عقودا بقيمة 35.6 مليار دولار أمريكي مع الدول العربية في العامين الماضيين، بزيادة قدرها 9٪ على أساس سنوي. في حين بلغ الاستثمار المباشر من قبل الشركات الصينية 1.2 مليار دولار أمريكي، تغطي مجموعة واسعة من المجالات مثل البنى التحتية والتصنيع والتجارة الإلكترونية والتمويل. بالإضافة إلى ذلك، هنالك العديد من الشركات العربية التي تستثمر في الصين ولا سيما في البنى التحتية".

وقال: "تستثمر الصين بقيمة 18 مليار دولار في مصر، بما في ذلك منطقة التجارة المشتركة على طول قناة السويس التي تعتبر أحد أهم مشروعات "الحزام والطريق" في البحر الأحمر. واعتبارا من نهاية يونيو 2019، اجتذبت المنطقة ما مجموعه 85 شركة، مع حجم مبيعات تراكمي يصل إلى 1.7 مليار دولار أمريكي لخلق أكثر من 4000 وظيفة. مع الإشارة إلى أنّ جزءا كبيرا من تجارة الصين مع شمال إفريقيا وأوروبا يمر عبر قناة السويس المصرية".

ورأى حنفي أنّ "الظروف الراهنة تحتّم تعميق التعاون والمضي قدما ببناء التشابكات الصناعية المستدامة وتعزيز سلاسل الإمداد من خلال التركيز على التعاون في المجالات التي تتيحها الثورة الصناعية الرابعة".

واعتبر أنّ "التحدي اليوم لا يقتصر على إقامة المشروعات الإنتاجية، بل إنتاج منتجات وخدمات عالية الجودة ترتبط بالقدرة على الابداع والابتكار والريادة والحلول التي تواكب التحديات الجديدة"، لافتا إلى أنّه "نحتاج إلى استثمار ما يوفّره التعاون بين رواد الأعمال العرب والصينيين في إطار الثورة الصناعية الرابعة ومكوناتها الرقمية من البيانات الضخمة وإنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي والبلوكتشين والطباعة الثلاثية الأبعاد والتي تنطوي على إمكانيات اقتصادية هائلة. وذلك بالإضافة إلى التقنيات الأخرى مثل النانو وتقنيات الطاقة المتجددة".

وشدد على أنّه "من المهم التعاون لتوظيف هذه الطاقات في مجالات التجارة التقليدية والإلكترونية عبر الحدود وقطاعات الاستثمار والطاقة التقليدية والمتجددة والعلوم والتكنولوجيا والصناعة والصحة والسياحة والإنعاش والتنمية الريفية والزراعية التكنولوجية ومكافحة التصحر، إلى جانب تعزيز الاستثمار في مشاريع التعاون التجاري ولا سيّما الخدمات اللوجستية والبحرية، والتكنولوجيا المالية، والبحث والتطوير".

## قانغ

من جانبه أكّد تشانغ شاو قانغ في كلمته التي ألقاها خلال أعمال الاجتماع، أنّ "الجانبين الصيني والعربي ظلا على الدوام يوليا اهتماما بالغا بتفعيل آليات التعاون الثنائي، وبناء منصات على مستوى مختلفة لتعزيز التبادلات والتواصل"، داعيا اللجنة إلى "مواصلة تفعيل دورها في تدعيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين وتنشيط تعاونهما في إطار مبادرة "الحزام والطريق"، كونها آلية هامة لتعزيز التعاون والتبادل".

وأعرب عن دعمه لأعضاء اللجنة الصينية في غرفة التجارة الصينية – العربية المشتركة لاستكشاف الفرص في إطار مبادرة "الحزام والطريق" مع الجانب العربي وتعميق التعاون الثنائي في التجارة والاستثمارات والبنية التحتية والمال وغيرها من المجالات، للارتقاء بمستوى الترابط والتواصل وتحقيق المنفعة المتبادلة والفوز المشترك.

وأكد على "ضرورة توسيع اللجنة الصينية لنطاق التعاون مع الجانب العربي في مجالات الصحة والذكاء الاصطناعي وغيرها، على أساس توطيد التعاون القائم في ظل تأثيرات تفشي مرض كوفيد19- في أنحاء العالم وانخفاض أسعار النفط على اقتصادات الدول العربية التي حثها على تنويع اقتصادها".

## تشونغ

من جانبه أشار نائب رئيس شركة تشييد الاتصالات الصينية تشنغ تشونغ، إلى أنّ "شركة تشييد الاتصالات تستعد للتعاون مع الأطراف المعنية من أجل الدفع بالتعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول العربية، باعتبارها شركة رئيسة للجنة الصينية في

إطار آلية عمل غرفة التجارة الصينية – العربية المشتركة".

## الظاهري

بدوره نوّه سفير دولة الامارات العربية المتحدة لدى الصين، الدكتور علي عبيد الظاهري، في كلمته إلى أنّ "الصين أصبحت أكبر شريك تجاري للإمارات، بحجم تجارة غير نفطية سجل أكثر من 50 مليار دولار، كما شهد التعاون بين البلدين تطورا مطردا في مجالات السياحة الثقافية وتشييد المطارات والخدمات اللوجستية والتصنيع وغيرها من المجالات".

وأوضح الظاهري أنّ "مشروع الحديقة للتعاون الإماراتي – الصيني في الطاقة الإنتاجية يلعب دورا هاما في توطيد التعاون الثنائي باعتباره الأول من نوعه في العالم".

وأعرب عن تطلع دولة الامارات إلى أن يصل حجم التجارة الإجمالي بين البلدين إلى 200 مليار دولار بحلول عام 2030، في ظل الثقة المتبادلة.

## العبد الله

من جانبه، شدد سفير مملكة البحرين لدى الصين الدكتور أنور يوسف العبد الله، على أنّ "البحرين شريك هام في بناء "الحزام والطريق"، حيث تواكب الرؤية الاقتصادية للبحرين 2030 مبادرة الحزام والطريق".

ودعا إلى "ضرورة تعظيم استثمارات الشركات الصينية في البحرين كونها تحتضن فرصا واعدة متنوعة في مجالات البنية التحتية والصناعة وتكرير النفط والمنتجات البتروكيماوية والرعاية الصحية وتربية الماشية وتصنيع الأطعمة الإسلامية والسياحة والتجارة الإلكترونية".

## الحسيني

وأعرب سفير المملكة الأردنية الهاشمية في الصين حسام الحسيني، عن شكره للصين حكومة وشعبا على التأييد والدعم للمملكة في مكافحة واحتواء مرض كوفيد19–، لافتا إلى أنّ "التعاون الثنائي في مكافحة المرض أبرز الشراكة المتينة بين البلدين".

وقال: "تُعتبر الصين ثاني أكبر شريك تجاري للأردن، حيث تجاوز حجم التجارة بين البلدين 3.2 مليار دولار، وتوقع الحسيني مستقبلا أفضل للتعاون الثنائي".

جدير بالذكر أن غرفة التجارة الصينية – العربية المشتركة تأسست في عام 1988 بمبادرة من اللجنة الصينية لتنمية التجارة الخارجية واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، وقد نالت منذ تأسيسها دعما وترحيبا واسعين من قبل حكومات الصين والدول العربية وأوساط التجارة كونها مؤسسة غير ربحية. علما أنّ شركة تشييد الاتصالات الصينية تتولى رئاسة اللجنة الصينية في إطار آلية عمل الغرفة.

# حنفي: المطلوب بناء تشابكات صناعية مستدامة لتطوير العلاقات العربية الأرجنتينية

**أشار أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، إلى أنّ "العلاقة بين البدان العربية والأرجنتين ودول امريكا الجنوبية ليست جديدة، وقد واصلت تطورها وتقدمها في مختلف الظروف والأوقات، كما أثبتت في الفترة الأخيرة العصيبة قوتها وآفاق تطورها في المستقبل".**

**كلام حنفي، جاء خلال إطلاق الغرفة العربية – الأرجنتينية قاعة المعارض الدائمة وهي منصة ويب تفاعلية، يكون فيها المُصدّر الأرجنتيني والعربي قادراً على عرض منتجاته والترويج لها والاتصال بالمستوردين مباشرة، وذلك برعاية رئيس جمهورية الأرجنتين، وحضور وزيرة الخارجية الأرجنتينية والسلطات الوطنية والإقليمية، اضافة الى مشاركة نخبة من الكيانات التمثيلية للإنتاج الأرجنتيني.**

نوه أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، بأهمية هذه المنصة الموجهة بشكل أساسي للترويج التجارة في سوق يضم أكثر من 500 مليون مستهلك يحتاج إلى استيراد ليس فقط المواد الغذائية ولكن أيضًا المنتجات الصناعية مثل المنتجات الطبية والتكنولوجية، منتجات التركيبات الكهربائية، صناعة المعادن، الآلات الزراعية، صناعة البرمجيات، صناعة الأزياء، الى جانب باقي القطاعات الصناعية.

ولفت حنفي إلى أنّ "اتحاد الغرف العربية الذي يعد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي، يساهم بنسبة 75 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العربي، كما يوظف 75 في المئة من اليد العاملة، وينضوي تحت لوائه 22 اتحادا من الغرف العربية، الى جانب 16 غرفة عربية اجنبية مشتركة من بينها الغرفة العربية الأرجنتينية، التي لعبت ولا تزال دورا حيويا جدا في تعزيز التعاون والمصالح المشتركة واستكشاف آفاق التعاون في المستقبل بما يتماشى مع التطلعات الطموحة لكلا الجانبين.

وأكّد أنّه على الرغم من الانعكاسات السلبية التي خلفها انتشار فيروس "كوفيد– 19"، لا تزال التجارة بين الأرجنتين وبعض الدول العربية تسجل نموًا وأظهرت مرونة وحيوية،

ورأى أنّ "الظروف الراهنة تحتّم تعميق التعاون والمضي قدما ببناء التشابكات الصناعية المستدامة وتعزيز سلاسل الإمداد من خلال التركيز على التعاون في المجالات التي تتيحها الثورة الصناعية الرابعة".

واعتبر أنّ "التحدي اليوم لا يقتصر على إقامة المشروعات الإنتاجية، بل إنتاج منتجات وخدمات عالية الجودة ترتبط بالقدرة على الابداع والابتكار والريادة والحلول التي تواكب التحديات الجديدة"، لافتا إلى أنّه "تحتاج إلى استثمار ما يوفره التعاون العربي – الأرجنتيني في إطار الثورة الصناعية الرابعة ومكوناتها الرقمية من البيانات الضخمة وإنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي والبلوكتشين والطباعة الثلاثية الأبعاد والتي تنطوي على إمكانيات اقتصادية هائلة. وذلك بالإضافة إلى التقنيات الأخرى مثل النانو وتقنيات الطاقة المتجددة.

وشدد على أن جائحة كورونا فرضت واقعا جديدا، ينبغي التعاطي معه عبر تغيير نمط التعاون الاقتصادي التقليدي القائم على الاستيراد والتصدير، ليتعداه الى بناء شراكة استراتيجية، ومن هذا المنطلق من المهم التعاون لتوظيف هذه الطاقات في مجالات التجارة الإلكترونية وقطاعات الاستثمار والطاقة التقليدية والمتجددة والعلوم والتكنولوجيا والصناعة والصحة والسياحة والتنمية الريفية والزراعة التكنولوجية، إلى جانب تعزيز الاستثمار في مشاريع التعاون التجاري ولا سيّما الخدمات اللوجستية والبحرية، والتكنولوجيا المالية، والبحث والتطوير.

واعتبر أنّ التعاون القائم بين البلدان العربية ودول أمريكا الجنوبية ولا سيما الأرجنتين لا ينسجم مع القدرات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية الهائلة لدى الطرفين، لافتا إلى أنّه لا يزال هناك مجالات وفيرة لتوسيع وتعميق التعاون عن طريق الربط البحري واللوجستي، داعيا إلى تهيئة بيئة محفزة لاستقطاب الاستثمارات بالمنطقة العربية ومنطقة أمريكا الجنوبية عن طريق إجراءات سريعة وتطبيق آليات ومبادرات مثل نظام النافذة الواحدة لكل الإجراءات أو اعتماد وكلاء اقتصاديين مرخصين بالإضافة إلى توقيع اتفاقيات اعتراف متبادل بالإجراءات المعتمدة من كل دولة لتسهيل وتسريع التجارة البينية.

# الغرفة التجارية العربية البرازيلية

ArabBrazilian
Chamber of Commerce
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية

تمتين الروابط بين البرازيليين والعرب من أجل الترويج لتعزيز مسار التطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي.

على مدى 66 عاماً تحولت الغرفة التجارية العربية البرازيلية إلى عامل أساسي في تطور هذه العلاقات التي لا تقتصر نتائجها على الأعمال الثنائية فحسب، بل تشمل أيضاً تفعيل التقارب ما بين الثقافتين، العربية والبرازيلية.

فالغرفة التجارية العربية البرازيلية هي الغرفة الوحيدة المعترف بها في البرازيل من قبل إتحاد الغرف العربية. وهي أيضاً الممثل الشرعي للمصالح التجارية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بإصدار شهادات المنشأ والتصديق على وثائق ومستندات التصدير إلى البلدان العربية

## انتسب إلى الغرفة التجارية العربية البرازيلية

انطلاقاً من تصميمها على تحقيق هدف توطيد وتعزيز روابط الشراكة، وتوليد الفرص، وعلى الأخص توثيق عرى التقارب ما بين البرازيليين والعرب، تقدم الغرفة العربية، من خلال محترفين مؤهلين تأهيلا عاليا، سلسلة من المزايا الأساسية لممارسة الأعمال وإبرام الصفقات التجارية:

- بناء العلاقات وتعزيز التواصل ما بين الشركات، والحكومات، والمؤسسات الأخرى العربية والبرازيلية
- إقامة المعارض، ولقاءات أعمال، والفعاليات، والمحاضرات، وتنظيم البعثات التجارية
- الترويج لمنتجات/ خدمات الشركات الأعضاء لدى وسائل الإعلام البرازيلية والعربية
- استكشاف فرص الأعمال وتحديد الشركاء التجاريين
- تقديم خدمات الترجمة العربية – البرتغالية
- التصديق على وثائق ومستندات التصدير
- تقديم الخدمات الإستشارية
- إعداد دراسات الجدوى والإمكانات الإستثمارية


المقر:
ساو باولو – البرازيل
Edifício Santa Catarina
Av. Paulista, 283/287 - Bela Vista
São Paulo -SP 01310-000
Brasil- São Paulo

الفروع:
ايتاجاي – ولاية سانتا كاتارينا – البرازيل
Av. Coronel Marcos Konder, 1207 cj 10
Itajaí-SC 88301-303
Brasil-Santa Catarina

دبي – الإمارات العربية المتحدة
أبراج بحيرات الجميرا (1)(One Jumeirah Lake Towers)-
الطابق الخامس

الموقع الإلكتروني: www.ccab.org.br
البريد الإلكتروني: ccab@ccab.org.br
هاتف: 3200 2145 (11) (55)

## انتخاب رضا آل صالح رئيسا جديدا لغرفة تجارة وصناعة عمان

انتخب المهندس رضا آل صالح رئيسا لمجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان، وذلك بعد شغور مقعد الرئيس بتعيين معالي قيس بن محمد اليوسف رئيس مجلس إدارة الغرفة السابق وزيرا للتجارة والصناعة وترويج الاستثمار. وفاز بمقعد نائب الرئيس للشؤون الادارية والمالية علي سالم الحجري، علما بان راشد المصلحي قدم استقالته للترشح سابقا لمنصب الرئيس.

وتعليقا على انتخابه رئيساً لغرفة تجارة وصناعة عمان، تقدّم المهندس رضا بن جمعة آل صالح عبر حسابه الشخصي على "تويتر" بأسمى آيات الشكر والامتنان إلى اعضاء مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان على ثقتهم وانتخابه رئيسا لغرفة تجارة وصناعة عمان، سائلا من الله أن يوفقه مع أعضاء مجلس الإدارة بالمهمّة الملقاة على عاتقهم.

وقال: "نتمنى أن نكون عند حسن الظن وقدر الأمانة لخدمة عمان وجلالة السلطان والقطاع الخاص، والسير والمضي قدما بعمان والغرفة نحو رؤية عمان 2040 امتثالا لقول جلالة السلطان هيثم بن طارق في خطابه الاول: إننا ماضون بعون الله على طريق

البناء والتنمية نواصل مسيرة النهضة المباركة كما أراد لها السلطان الراحل رحمه الله".

وأوضح أنّه "باعتبارنا الجهة المسؤولة لدعم وتيسير مصالح القطاع الخاص، نسعى لإعداد استراتيجية الغرفة وتعديل اللائحة التنفيذية لها بما يتواكب مع المرحلة المقبلة من النهضة المتجددة في ظل القيادة الحكيمة للسلطان هيثم بن طارق".

## تعيين خالد اليحيى أمينا عاما لمجلس الغرف السعودية

عيّن مجلس الغرف السعودية الدكتور خالد بن عثمان اليحيى أميناً عاما للمجلس، الذي يتمتع بخبرات قيادية وإدارية واسعة على الصعيدين المحلي والدولي، حيث كان يشغل منصب وكيل أمين عام الأمانة السعودية لمجموعة العشرين، حيث ساهم في عدة مهام فيها ومنها تطوير أجندة رئاسة المملكة لمجموعة العشرين والسياسات الاقتصادية، وتأسيس مجموعة التواصل T20, W20, Y20, L20, C20, B20، وإدارة التعاون والتواصل الدولي مع أعضاء مجموعة العشرين والمنظمات الدولية والجهات الحكومية ذات العلاقة.

وفي هذا السياق أكّد رئيس مجلس الغرف السعودية عجلان العجلان، أنّ "اختيار الدكتور اليحيى يأتي انطلاقا من حرص المجلس على استقطاب الكفاءات القيادية القادرة على تعزيز دور المجلس باعتباره كيان مؤسسي يلبي احتياجات الغرف التجارية والصناعية وقطاع الأعمال السعودي ويعمل على تطوير مساهمتها الاقتصادية في مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية خاصة في

ظل رؤية المملكة 2030 والتي من محاورها مساهمة أكبر للقطاع الخاص السعودي في التنمية الاقتصادية".

من جهته أعرب الدكتور اليحيى عن شكره وتقديره لمجلس إدارة مجلس الغرف السعودية على اختيارهم له لتولي هذا المنصب، وعلى دعمهم المستمر لعمل الأمانة العامة، واعداً ببذل كل الجهود لتعزيز دور المجلس وتحقيق تطلعاته في تنفيذ توجهات القيادة الرشيدة ورؤية المملكة 2030، وتلبية تطلعات قطاع الأعمال بالمملكة.

## قطر تعدّل قوانين العمل والإقامة والأجور للعمّال الوافدين

أصدر أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، عدداً من المراسيم المتعلقة بتعديل بعض أحكام قانون العمل، ودخول الوافدين وخروجهم وإقامتهم، وتحديد الحد الأدنى لأجور العمال والمستخدمين في المنازل.

وبموجب القانون الجديد، تم تحديد الحد الأدنى لأجور العمال والمستخدمين في المنازل بمبلغ 1000 ريال قطري شهرياً (274.7 دولاراً)، وفي حال عدم توفير صاحب العمل السكن الملائم أو الغذاء للعامل أو المستخدم، يكون الحد الأدنى لبدل السكن 500 ريال، والحد الأدنى لبدل الغذاء 300 ريال. ووفقا لوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، هناك أهميّة للتنسيق مع أصحاب العمل لتعديل عقود العمل التي يقل أجر العامل فيها عن الحد الأدنى المحدد في القرار، والمقرر العمل به بعد 6 أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وبيّنت الوزارة أنّ القرار يعتبر الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط، ما يوفر مزيداً من الاستقرار لسوق العمل في قطر، كاشفة

عن تشكيل لجنة الحد الأدنى للأجور تختص بدراسة ومراجعة الحد الأدنى لأجور العمال والمستخدمين. ووفقا للوزارة فإنّ مرسومي تعديل قانون العمل، وقانون تنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم، يهدفان للحفاظ على حقوق كل من أصحاب العمل والعاملين، الأمر الذي سيزيد من المنافسة مما يتيح للعامل فرصة تغيير جهة عمله، وسيفيد صاحب العمل من خلال الحصول على العمالة الماهرة داخل السوق المحلي.

## مجلس الغرف السعودية: القطاع الخاص شريك فعّال في تحقيق رؤية 2030

نوّه مجلس الغرف السعودية، إلى أنّ سياسات تشجيع الاستثمار التي تنتهجها المملكة العربية السعودية على المستوى المالي والنقدي والانفتاح على العالم الخارجي أسهمت في زيادة الاستثمارات الخاصة ونمو حجم القطاع الخاص وتوسّع مساهمته في عملية التنمية وزيادة مساهمة القوى العاملة الوطنية في سوق العمل، وتمكين القطاع الخاص لتحقيق النمو المستدام للاقتصاد المحلي.

ووفقا لتقرير صادر عن مجلس الغرف السعودية، فقد واصل القطاع الخاص السعودي أداءه القوي كشريك فعال في عملية التنمية الشاملة وتحقيق رؤية 2030، حيث يظهر ذلك جليّا من خلال مؤشر ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص غير النفطي من 275.3 مليون دولار عام 2018 إلى 286.1 مليون دولار عام 2019، محققاً نمواً بنسبة 3.8 في المئة، لترتفع بذلك مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 40.68 في المائة مقابل 39.3 في المائة عام 2018.

ووفقا للتقرير فقد بلغ إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع

الخاص لكل الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثاني من عام 2020 نحو 1.671 مليار ريال (426.6 مليون دولار)، محققاً نمواً سنوياً تقدر نسبته بـ 13.2 في المئة تقريباً، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي والبالغ نحو 1.4 مليار ريال (384 مليون دولار)، فيما بلغ صافي الإقراض الذي قدمه صندوق التنمية الصناعية السعودي بنهاية عام 2019 نحو 1.1 مليار ريال (506 مليون دولار).

## تضخم الدين الاتحادي للولايات المتحدة 195 في المئة

توقّع مكتب الميزانية بالكونغرس، أن يتضخّم الدين الاتحادي للولايات المتحدة إلى حوالي 195 في المئة من الناتج الاقتصادي للبلاد في 2050، بالتوازي مع تحقيق تضخّم بنسبة 98 في المئة في نهاية 2020 و79 في المئة في 2019.

وفي تقريره السنوي لتوقعات الميزانية للأجل الطويل، بيّن مكتب الميزانية أنّ زيادة الإنفاق الحكومي الاتحادي المرتبط بجائحة فيروس كورونا، أدى إلى تسارع نمو العجز في الميزانية الأميركية والدين العام. متوقّعا أن يبلغ العجز في موازنة 2020 حوالي 16 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، في حين من المتوقّع أن يبلغ العجز السنوي بحلول عام 2050 ما نسبته 17.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي جراء ارتفاع تكاليف الفائدة وزيادة الإنفاق على برامج الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي.

ويكشف التقرير عن مواجهة الأميركيين سوق عمل أكثر صعوبة في بداية فصل الصيف، إذ زاد فقدان الوظائف في ظل الجائحة، وباتوا أكثر تشاؤما حيال آفاق توظيفهم في المستقبل القريب. وقد

أفصح 10.5 في المئة من المستهلكين الذين شملهم المسح، عن فقدان وظائفهم بين مارس (آذار) ويوليو (تموز) من العام الحالي، أي بارتفاع من 2.8 في المئة في يوليو (تموز) 2019، وبما يبلغ أعلى مستوى في تاريخ المسح الذي يعود إلى 2014. كما ارتفع متوسط من يتوقعون فقدان وظائفهم إلى 3.7 في المئة في يوليو من 2 في المئة قبل عام.

## الصقر: كوريا الجنوبية أكبر شركاء الكويت التجاريين

أكد رئيس غرفة تجارة وصناعة، محمد الصقر، أنّ "كوريا الجنوبية تعتبر من أكبر الشركاء التجاريين للكويت، إذ تظهر إحصاءات العام 2018 أن إجمالي حجم التبادل التجاري للمنتجات غير النفطية مع كوريا الجنوبية يقارب 1.5 مليار دولار".

جاء ذلك خلال استقبال الصقر، سفير كوريا الجنوبية في الكويت هونغ يونغ كي، حيث شدّد على "الأهمية الاقتصادية التي تمثلها كوريا الجنوبية للكويت"، مقدّراً الدور التاريخي الذي لعبته الشركات الكورية في العقد الماضي والتي امتدت الى الفترة الحالية، مشيرا إلى "تنفيذ الشركات الكورية حالياً مشاريع ذات أهمية استراتيجية قصوى، وبتأثير مباشر على التنمية الاقتصادية في الكويت".

وشدد على أنّ "البيئة الاستثمارية للكويت، أصبحت مشجعة وجاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية، بعد تعديل عدد من القوانين الاقتصادية ذات العلاقة، وأهمها قانون تشجيع الاستثمار المباشر في الكويت الذي يتيح الفرصة للمستثمرين الأجانب بتأسيس شركات بنسبة تصل إلى 100 في المئة".

من جانبه، أوضح سفير كوريا الجنوبية هونغ يونغ كي، أنّ "العلاقات السياسية الممتازة التي تربط الكويت وكوريا الجنوبية، تعتبر الركيزة الأساسية لتطوير الروابط الاقتصادية المشتركة والتي شهدت في الفترة الماضية تطورات كبيرة"، مشيرا إلى "جهود السفارة المتواصلة التي تسعى إلى إيجاد شراكات استراتيجية بين قطاعي الأعمال الكويتي والكوري".

## ارتفاع ودائع البنوك المصرية 15 في المئة

أظهرت بيانات صادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر، ارتفاع إجمالي الودائع في البنوك المصرية والمعروض النقدي والسيولة المحلية، خلال شهر أبريل (نيسان) الماضي، حيث سجّل إجمالي الودائع بالبنوك المصرية نحو 4.518 تريليون جنيه، مقابل نحو 3.931 تريليون جنيه في شهر أبريل (نيسان) عام 2019، أي بزيادة بلغت نحو 586.7 مليار جنيه أو ما نسبته 15 في المئة.

ووفقا لجهاز الإحصاء فقد سجّلت الودائع الحكومية ارتفاعا سنوياً خلال شهر أبريل الماضي بنسبة 22.9 في المئة، حيث بلغت نحو 756.3 مليار جنيه، مقابل 615.4 مليار جنيه خلال الشهر ذاته من عام 2019، أي بزيادة بلغت نحو 140.9 مليار جنيه.

وبالنسبة للودائع غير الحكومية، فقد حققت ارتفاعا سنوياً بلغت نسبته 14.3 في المئة، في حين سجّلت نموّا بنحو 3792.3 تريليون جنيه في شهر أبريل الماضي، مقابل نحو 3316.5 تريليون جنيه في نفس الشهر من عام 2019، بزيادة بلغت نحو 475.8 مليار جنيه.

وسجلت السيولة المحلية ارتفاعا ملحوظا خلال شهر أبريل الماضي،

حيث بلغت قيمتها نحو 4.353 تريليون جنيه، مقابل نحو 3.762 تريليون جنيه خلال شهر أبريل من عام 2019، أي بارتفاع بلغت قيمته 591 مليار جنيه بنسبة ارتفاع بلغت نحو 15.7 في المئة.

## تراجع صافي موجودات القطاع المصرفي اللبناني

سجّل صافي الموجودات الخارجية لدى القطاع المالي اللبناني تراجعاً بلغ 3,046,4 ملايين دولار أميركي خلال الشهر السابع من العام 2020 الحالي، مقابل انكماش بلغ 295.8 مليون دولار أميركي في شهر حزيران (يونيو) وتراجع فاق الـ 887.7 مليون دولار أميركي في شهر أيار (مايو).

وجاءت هذه الأرقام في شهر تموز (يوليو) نتيجة انخفاض صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان بقيمة 2.78 مليار دولار أميركي، مترافقاً مع تراجع صافي الموجودات الخارجية لدى المصارف والمؤسسات المالية بمبلغٍ قدره 266.5 مليون دولار أميركي

أما على صعيدٍ تراكمي، فقد تقلّص صافي الموجودات الخارجية لدى القطاع المالي اللبناني بحوالي 5.53 مليارات دولار أميركي خلال الأشهر السبعة الأولى من العام 2020 الحالي، مقارنةً مع

انخفاض بلغ 5.32 مليارات دولار أميركي خلال الفترة نفسها من العام 2019 المنصرم.

ويعود السبب في هذا الانخفاض إلى تراجع صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان بمبلغ قدره 7.21 مليارات دولار أميركي حتى شهر تموز، الأمر الذي طغى على ارتفاع صافي الموجودات الخارجية لدى المصارف والمؤسسات المالية بحوالي 1.68 مليار دولار أميركي.

## 8.26 تريليون دولار حجم التجارة الالكترونية في 2024

أظهر تقرير صادر عن موقع ستاتسيا، وهو واحد من أكبر مواقع المعلوماتية في السوق العالمي، تحقيق مواقع تجارة التجزئة والتسوق عبر الإنترنت ومنصات التجارة الإلكترونية قفزات متتالية في حجم عمليات البيع والشراء، ومن المتوقع أن تستمر بالصعود، لتصل إلى 4.4 تريليون دولار بنهاية العام الجاري.

وبحسب التقرير شجّعت جائحة كورونا الشركات ومواقع التسوق الإلكتروني على ابتكار تقنيات وأساليب مبتكرة وفعالة وقت الأزمة، أدت إلى استقطاب متزايد من قبل المستهلكين، حيث شكلت لهم خياراً مثالياً في ظروف انتشار الفيروس المستجد، أدى بدوره إلى مضاعفة أعمال المدفوعات الرقميّة، ومن المتوقع بحسب التقرير أن تستمر في الارتفاع، لتصل إلى 8.26 تريليون دولار بحلول عام 2024.

وفي هذا السياق، أوضح رئيس التسويق لشركة فيزا إنترناشونال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كاليكا تريباثي، أنّ "أكثر من 90% من المستهلكين في الإمارات سيتحولون إلى نظام المتجر

الجديد الذي يحتوي على أنظمة دفع بدون تلامس، مقارنة بنسبة 63% على مستوى العالم"، لافتا إلى "تبنّي المستهلكين والتجار تقنية الدفع بدون تلامس بعد أزمة كورونا، حيث شهدنا ارتفاعا بنسبة 65% في الأعمال التجارية بعد اعتماد التقنيات الالكترونية".

## تونس تتوقع عودة النمو الاقتصادي في 2021

أكّد رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي، أنّ "الحكومة ستعمل على استعادة نسب النمو الإيجابية بداية من العام القادم، عبر حزمة إجراءات لفائدة القطاعين الحكومي والخاص سيتم إقرارها في قانون المالية لسنة 2021".

ووعد المشيشي في جلسة منح الثقة للحكومة، بإيجاد حلول لأزمة الطاقة وحلّ مشاكل قطاع الفوسفات، عبر الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمحافظات التي تشهد احتجاجات اجتماعية متواصلة تسببت في تعطّل نشاط منشآت الطاقة الحيوية جنوب تونس.

وكشف عن برنامج اقتصادي واجتماعي للحكومة، معروض على المصادقة، يتضمّن 5 نقاط أساسية تستهدف إعادة تنشيط الاقتصاد ومحركات الإنتاج في القطاعين العام والخاص بما يضمن عودة النمو وخلق مواطن شغل جديدة.

وأكد المشيشي أنّ "تونس ستدخل بعد نيل الحكومة للثقة في مفاوضات مع شركائها الماليين، من أجل تعبئة الموارد اللازمة للموازنة وتوفير النفقات الخاصة بالاستثمار والتسيير"، مشيرا إلى أنّ "تونس ستعوّل بداية من العام القادم على مواردها الذاتية بعد بلوغ الدين العام مستويات قياسية بلغت 80 مليار دينار"، مؤكدا أنّ "قانون المالية لسنة 2021 سيتضمن إجراءات جباية جديدة تسمح بتوفير موارد دخل إضافية للدولة دون ضغط جبائي جديد على الأفراد والمؤسسات التي تعمل في القطاع المنظم".

# البنوك الكويتية الخامسة عربيا من حيث الأداء في 2020

كشفت مجلة "ذا بانكر" النقاب عن أقوى 5 بنوك كويتية من حيث الأداء خلال 2020، وذلك في إطار تصنيفها السنوي لمستويات أداء البنوك العربية، التي نجحت في تحقيق عوائد زادت على 15 في المئة من رأس المال. ويعتمد هذا التصنيف على رصد وقياس الوزن النسبي لثمانية محددات أدائية، وهي: نسبة النمو، ومعدل الربحية، والكفاءة التشغيلية، وجودة الأصول، والعائد على المخاطر، والسيولة، وسلامة الوضع المالي، ومعدل الرفع.

ووفقا لتصنيف "ذا بانكر" فإن البنوك الكويتية الأقوى أداء محلياً جاءت وفقاً للترتيب التالي، بنك الكويت الوطني في المرتبة الأولى، يليه بيت التمويل الكويتي (بيتك) ثانياً، وبنك الخليج ثالثاً، وبنك برقان رابعاً، ثم البنك الأهلي الكويتي في المرتبة الخامسة.

وجاء أداء البنوك الكويتية مجتمعة في المركز الخامس عربياً بنسبة 1.19 في المئة على صعيد العوائد على الأصول، وبنسبة 10.36 في المئة على مستوى العوائد على رأس المال، بينما جاء ترتيب بنوك البحرين ومصر والعراق والأردن قبل نظيراتها الكويتية في

هذا المضمار. ولوحظ غياب البنوك الكويتية عن قائمة البنوك العربية العشرين الأقوى أداء لهذا العام، وهي القائمة التي كان للبنوك المصرية فيها 10 مراكز متفاوتة، بينما توزعت المراكز العشرة الأخرى على بنوك من العراق والإمارات وتونس والسعودية والمغرب وقطر.

# غرف الامارات تناقش آليات دعم القطاع الخاص للتعامل مع آثار "كورونا"

ناقش الاجتماع المشترك بين الأمانة العامة لاتحاد الغرف الاماراتية ومديري غرف التجارة الأعضاء في مكتب اتحاد الغرف بدبي، آليات تعامل القطاع الخاص، ومناقشة البنود التي تتعلق بالمرحلة المقبلة وكيفية العمل خلال الوضع الراهن، وهدف الاجتماع إلى متابعة سير الحزم المالية والاقتصادية التي أطلقتها الحكومة لتوفير السيولة اللازمة للقطاع الخاص للتعامل مع آثار الأوضاع الراهنة انطلاقاً من دافع الحفاظ على المكتسبات التي تحققت للاقتصاد الوطني. بالإضافة إلى مناقشة مستجدات مراحل العمل خلال الفترة المقبلة.

وتم خلال الاجتماع مناقشة عدد من الموضوعات المهمة التي ركزت في مجملها على الأوضاع الاقتصادية المتعلقة بالقطاع الخاص الإماراتي، إلى جانب التعرف إلى المستجدات الخاصة بالتحديات التي تواجه أصحاب الأعمال في مختلف القطاعات، فضلاً إلى استعراض مبادرات الغرف لمواجهة الجائحة والتنسيق

القائم مع الجهات المعنية بالدولة لمعالجتها والمساهمة في عودة أنشطتها إلى سابق عهدها وتعافيها بأسرع وقت.

وأوصى الاجتماع بعدد من الأمور والمقترحات فضلاً عن طرح عدد من الأفكار التي من شأنها المساهمة في الارتقاء بالقطاع الخاص تمهيداً لرفعها إلى الجهات المعنية بهدف دعم القطاع الخاص في مواجهة التحديات الراهنة خاصة المتعلقة بنظام حماية الأجور، والرسوم الاتحادية على الرخص التجارية، إلى جانب مناشدة الجهات التمويلية بإعادة فتح برامج الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

## انكماش الاقتصاد الفلسطيني 35 في المئة جرّاء "كورونا"

توقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) انكماش الاقتصاد الفلسطيني بنسبة تصل الى 35 في المئة جراء تدابير جائحة كورونا، التي تتزامن ايضا مع فقدان المالية عائدات المقاصة مع العدو الإسرائيلي وشح المساعدات الخارجية.

وبيّن التقرير أنّ إجراءات العزل العام في مواجهة الجائحة كان لها عواقب مالية خطيرة على السلطة الفلسطينية والسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقدّر التقرير خسارة الاقتصاد الفلسطيني جراء الجائحة بين 35%-7 من الناتج المحلي الإجمالي، اعتمادا على افتراضات بشأن شدة الجائحة ومدة دوامها، بالتوازي مع إيرادات المالية العامة. ويتوقع التقرير تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بما يتراوح بين 3 بالمئة إلى 4.5 بالمئة.

وأظهر التقرير أنّه بعد شهر بالكاد من بداية تفشي الجائحة، تراجعت إيرادات السلطة الوطنية من التجارة والسياحة والتحويلات إلى أدنى مستوياتها في 20 عاما، مبيّنا أنّ الضغوط المالية تزداد بسبب الإنفاق الإضافي الناجم عن الجائحة على الصحة، والرعاية

الاجتماعية، ودعم القطاع الخاص. ووفقا للتقرير فإنّه بسبب الاحتلال، تفتقر السلطة إلى حيّز السياسات، وأدوات السياسة الاقتصادية للتعامل مع التحدي الهائل الذي تفرضه الجائحة، ولا تملك إمكانية الوصول إلى مصادر الاقتراض الخارجي، وليس لها عملة وطنية، ولا إمكانات سياسة نقدية مستقلة، ولا حيز مالي متاح.

## تفاقم عجز سيولة المصارف المغربية

كشفت مديرية الدراسات والتوقعات المالية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة المغربية، عن تفاقم حاجات البنوك للسيولة خلال شهر يوليو (تموز) الماضي، لتصل في المتوسط إلى 102.7 مليار درهم (10.2 مليار دولار)، مقابل 100.4 مليار درهم (10 مليارات دولار) في يونيو (حزيران)، و96.5 مليار درهم (9.6 مليار دولار) في مايو (أيار).

وبيّنت المديرية، عن لجوء بنك المغرب المركزي إلى زيادة حجم عملياته لضخ السيولة الذي بلغ متوسطه نحو 111.8 مليار درهم (11.1 مليار دولار)، مقابل 105.4 مليار درهم (10.5 مليار دولار) خلال الشهر الذي قبله.

ووفقا للمديرية فقد تدخّل البنك المركزي من خلال عمليات القروض المضمونة لمدة سنة برسم برنامج دعم تمويل المشاريع الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، والتي ارتفع متوسط مبلغها إلى 30.1 مليار درهم (3.01 مليار دولار).

وبخصوص تطور معدلات القروض، واصل متوسط المعدل العام تراجعه خلال الفصل الثاني من سنة 2020، مسجلا تراجعا على أساس فصلي بـ 29 نقطة أساس ليبلغ 4.58 في المئة. وشمل هذا التطور معدلات قروض التجهيز (ناقص 31 نقطة أساس إلى 4.21 في المائة)، وتسهيلات الخزينة (ناقص 23 نقطة أساس إلى 4.41 في المائة). بالمقابل، شهدت معدلات قروض الاستهلاك والعقار ارتفاعا بلغ 34 و6 نقاط أساس إلى 7.09 و5.22 في المائة على التوالي.

## صندوق النقد: التعافي الاقتصادي العالمي ما زال هشّا

كشف صندوق النقد الدولي، عن أنّ أزمة فيروس كورونا لم تنته بعد، مبيّنا الحاجة إلى تعاون متعدد الأطراف لضمان كفاية الإمدادات لتطوير لقاح لمواجهة "الفيروس"

وفي مقال نشرته مجلة فورين بوليسي، أوضحت مديرة صندوق النقد كريستالينا جورجيفا أنّ "التعافي الاقتصادي الحالي من الأزمة هو نتيجة للتطبيق السريع وحجم الدعم غير المسبوق من الحكومات والبنوك المركزية، لكن ستكون هناك ضرورة لمزيد من الجهود".

وأكدت جورجيفا أنّ "التعافي ما زال هشا للغاية ومتفاوتا باختلاف المناطق والقطاعات لضمان استمرارية التعافي، من الضروري عدم وقف الدعم قبل الوقت المناسب لذلك."

وأودى كوفيد19-، المرض الناتج عن فيروس كورونا المستجد، بحياة 900 ألف شخص في أنحاء العالم، وتشير تقديرات الصندوق إلى أن التكلفة الإجمالية للأزمة ستصل إلى 12 تريليون دولار بنهاية 2021، إذ من المرجح أن تحتاج الدول منخفضة الدخل دعما متواصلا. وقدم صندوق النقد تمويلا طارئا إلى 75 دولة، 47 منها دول منخفضة الدخل، مبديا الاستعداد لتقديم المزيد.

## غرفة قطر: تحسّن مطرد في قيمة صادرات القطاع الخاص

كشفت غرفة تجارة وصناعة قطر عن وجود تحسن مطرد في قيمة صادرات القطاع الخاص، متوقعة العودة قريباً إلى مستويات ما قبل جائحة فيروس كورونا الجديد. مبيّنة أن صادرات القطاع الخاص لشهر يونيو/ حزيران الماضي تشير إلى تعافي الاقتصاد القطري بمستوى جيّد للشهر الثاني على التوالي.

وبحسب الغرفة زادت قيمة الصادرات بنسبة 60% على أساس شهري لتبلغ نحو 973 مليون ريال (267.3 مليون دولار)، مقارنة بـ 609.6 ملايين ريال في مايو/ أيار. مفصحة عن أنّه مع استمرار التعافي الاقتصادي وفقاً للمستويات التي سجلت خلال مايو/ أيار ويونيو/ حزيران الماضيين، والبالغة نسبتها 70%، فان اكتمال التعافي والعودة الكاملة إلى المعدلات الطبيعية لصادرات القطاع الخاص قبل الجائحة يتوقع أن يكونا قريبين جداً.

ووفقا للغرفة فإنّ تفوق قطر في مؤشرات تكنولوجيا المعلومات على مستوى المنطقة مكنّها من إدارة النشاط الاقتصادي وتقديم الخدمات الأساسية باقتدار في ضوء الإجراءات الاحترازية لمواجهة كورونا. كاشفة عن تصنيف تقرير التنافسية العالمية 2019 الصادر عن

المنتدى الاقتصادي العالمي، دولة قطر في المركز الثامن عالمياً في ركيزة جهوزية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وفي المركز الأول عالمياً وعربياً في مؤشر مستخدمي الإنترنت وانتشار خدمات الإنترنت عالي السرعة (برودباند).

## عجز الميزان التجاري السوداني يقفز 51.2 في المئة

قفز عجز الميزان التجاري السوداني بنسبة 51.2 في المئة على أساس سنوي، خلال النصف الأول 2020 إلى 2.493 مليار دولار. واستناداً إلى بيانات البنك المركزي السوداني، فقد صعد عجز الميزان التجاري من 1.648 مليار دولار في النصف الأول 2019.

وتضرر الميزان التجاري السوداني بفعل تراجع سعر صرف العملة المحلية وارتفاع قيمة الواردات من الخارج، وتراجع الصادرات، مع زيادة المصاعب والزيادات في تكاليف الإنتاج.

ووفق بيانات البنك المركزي، تراجعت الصادرات إلى الخارج بنسبة 15.1 في المئة في النصف الأول الماضي إلى 1.499 مليار دولار، نزولاً من 1.767 مليار دولار في الفترة المقابلة. في المقابل، ارتفعت قيمة الواردات بنسبة 16.9 في المئة إلى 3.99 مليارات دولار مقارنة مع 3.415 مليارات دولار في الفترة المقابلة من العام الماضي.

ويعاني السودان من أزمات متجددة في الخبز والطحين والوقود وغاز الطهو، بجانب تدهور مستمر في عملته الوطنية. وفي هذا السياق أعلنت الحكومة الانتقالية فرض حالة الطوارئ الاقتصادية، على خلفية تدهور مريع للعملة الوطنية وسن قوانين رادعة ضد المضاربين تصل عقوبتها إلى 10 سنوات سجناً. وقد تسبب انخفاض قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية في مضاعفة معاناة المواطنين من ارتفاع متتال في أسعار السلع الأساسية وغلاء الإيجارات والنقل وتدهور معظم الخدمات المعيشية.

## تراجع أصول سلطنة عمان الأجنبية 5.2 في المئة

تراجعت أصول البنك المركزي العُماني الأجنبية في يوليو (تموز) الماضي، بنسبة 5.2 في المئة (نحو 897 مليون دولار)، قياساً بشهر يونيو (حزيران) السابق له، مع استمرار التداعيات الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا.

وبحسب البيانات الصادرة عن البنك المركزي العماني، انخفضت الأصول الأجنبية للشهر الثاني على التوالي، إلى 6.286 مليارات ريال (16.37 مليار دولار) في يوليو 2020. وكانت الأصول الأجنبية للمركزي سجلت 6.630 مليارات ريال (17.27 مليار دولار) في يونيو الماضي.

وعلى أساس سنوي، ارتفعت الأصول الأجنبية للمركزي العماني بنسبة 6 في المئة في يوليو الماضي، مقارنة مع 5.927 مليارات ريال (15.44 مليار دولار) في الشهر المماثل من 2019.

وتأثرت المالية العامة للسلطنة، جراء الضربة المزدوجة لتفشي كورونا وانخفاض أسعار النفط على الرغم من أنها منتج صغير للنفط بحجم إنتاج لا يتجاوز مليون برميل يومياً. ووفقا لوكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني، ستكون السنوات الثلاث المقبلة اختبارا

حاسما لمرونة التمويل التي أظهرتها سلطنة عُمان في الماضي، مع بقاء احتياجات التمويل في عُمان كبيرة إلى ما بعد ذلك.

## المنطقة العربية تفقد 6 ملايين وظيفة بسبب "كورونا"

أصدر "صندوق النقد العربي" دراسة حول "تقييم فقدان الوظائف بسبب جائحة كورونا وتقدير الحد الأدنى المطلوب من النمو الاقتصادي لخلق الوظائف في أسواق العمل العربية".

وتوقع صندوق النقد العربي فقدان المنطقة العربية في عام 2020 حوالي 6 ملايين وظيفة، بما يمثل زيادة في معدل البطالة بما لا يقل عن أربع نقاط مئوية على مستوى الدول العربية كمجموعة مقارنة بالمستويات المُسجلة قبل الجائحة. إضافة إلى ما سبق، قدّرت الدراسة الحد الأدنى المطلوب من النمو الاقتصادي الذي يُمكّن من خلق وظائف جديدة تكفي لتقليص مُعدل البطالة في المنطقة العربية بنحو 4 في المئة.

واعتمدت الدراسة نموذجاً قياسياً لتقدير أثر جائحة فيروس "كورونا" في معدلات البطالة في عدد من الدول العربية، وكشفت عن عدم تماثل أثر دورات الأعمال على البطالة، حيث أظهرت تأثيراً أكبر لفترات الركود على أسواق العمل العربية مقارنة بفترات التوسع.

## 30 شابا عربيا ضمن قائمة "فوربس" للمبدعين

كشفت "فوربس" الشرق الأوسط عن قائمة المبدعين الشباب الذين يعملون على تغيير المنطقة لهذا العام، حيث ضمّت مجموعة من العقول الشابة تحت سن 30 عاما من مبتكرين ومخترعين ومفكرين، ممن لديهم القدرة والرغبة في إحداث فارق في منطقة الشرق الأوسط، مثل خالد الشثري (28 عاماً)، مؤسس شركة (Norabic) السعودية، الذي نجح في بناء الشركة وتوسيع أعمالها المقدرة بملايين الدولارات. وسعيد الزهراني (26 عاماً)، مؤسس شركة برق للطيران التي تعمل على تصنيع المركبات من دون طيار، وقد حصلا على العديد من براءات الاختراع المتعلقة بمجال عمليهما، وطوّرا التكنولوجيا الحديثة.

وضمّت القائمة أيضا محمد ضوافي (27 عاماً) مؤسس شركة Cure Bionics التي تطور وتصنع الأيدي والأذرع الإلكترونية للأشخاص ذوي الإعاقة. فضلًا عن سباندانا بالايبو (24 عاماً)، مؤسس منصة توظيف العمالة الماهرة وغير الماهرة ZoEasy، وغيرهم ممن يعملون على إحداث فارق كبير في حياة الآخرين.

وتضمّنت القائمة 8 قطاعات هي: التعليم، الترفيه والرياضة، التسويق، الصناعة، القانون والسياسة، البيع بالتجزئة والأغذية والمشروبات، ورواد الأعمال الاجتماعيين، والتكنولوجيا. كما تسلط الضوء على مجموعة مختارة من أفضل العقول الشابة عبر هذه القطاعات في الشرق الأوسط.

## العراق: إحالة الموازنة إلى مجلس الوزراء للمصادقة والإقرار

أحالت وزارة التخطيط العراقية موازنة العام 2020، إلى مجلس الوزراء للمصادقة عليها ومن ثم إحالتها إلى مجلس النواب من أجل الموافقة عليها، ليتسنى إقرار قانون الاقتراض بهدف إطلاق مستحقات الموظفين والمواطنين للأشهر المتبقية من العام الحالي.

وفي هذا الصدد أعلنت الوزارة عن أن الموازنة المالية الاتحادية للعام الحالي، التي أرسلتها وزارة المالية الى مجلس الوزراء، هي نفسها الموازنة التي تم إعدادها في وقت سابق وتحوي عجزًا ماليًا يقدر بـ 80 تريليون دينار أي نحو (67 مليار دولار)، في حين اعتمدت على مبلغ إجمالي يقدر بـ 146 تريليون دينار.

ويعدّ إرسال الموازنة ضروري كي يتسنى لمجلس النواب إقرار قانون الاقتراض، والذي سيسهم بتوفير مرتبات الموظفين ومستحقات المواطنين للأشهر المتبقية من العام الحالي، مع الإشارة إلى أنّه لم يطرأ أي تغيير على الموازنة، كما احتوت أيضًا إطلاق العلاوات والترفيعات لجميع الموظفين، علما أنّ الدرجات الوظيفية المتوفرة عن الإحالة على التقاعد تمت إضافتها على الموازنة الاتحادية

للعام 2021. وتستعرض كل من وزارتي التخطيط والنفط إضافة إلى البنك المركزي وهيئة الجمارك ودائرة الدين العام، في الوقت الحالي المبالغ التي من الممكن أن ترفد موازنة العام 2021 والتي تفتقر إلى الآن لوجود أرقام نهائية.

## الأردن يتوقع تباطؤ مستويات الدين العام في 2021

أوضح وزير المالية الأردني محمد العسعس، أنّ "ثبات التصنيف الائتماني للأردن في ظل هذه الظروف الاقتصادية المضطربة، هو مؤشر على فاعلية استجابة المملكة الصحية والاقتصادية للتحدي الكبير الذي فرضته علينا هذه الجائحة".

وأكّد العسعس، أنّ "العمل مستمر للاستفادة من ثبات هذا التصنيف لدعم جهود الاستقرار المالي في الأردن، بهدف خفض الدين العام وخدمته، وتعزيز الإصلاح الاقتصادي بهدف التعافي من التبعات السلبية لهذه الجائحة"، مشددا على "أهمية العلاقات مع شركاء الأردن في التنمية، ما وفّر فرصة الحصول على القروض الميسرة".

وتوقع العسعس أن تبدأ مستويات الدين العام بالتباطؤ بعد عام 2020، وذلك نتيجة لحزمة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لضبط الأوضاع المالية العامة، في ضوء التراجع المؤقت في الأداء المالي للأردن.

وكانت وكالة "ستاندرد آند بورز" ثبتت التصنيف الائتماني السيادي للأردن، في المديين الطويل والقصير بالعملات الأجنبية والمحلية،

عند مستوى "B+/B"، مع توقعات مستقبلية مستقرة. كما توقعت أن يتعافى الاقتصاد الأردني تدريجيا وأن يحقق نمواً اقتصادياً بمعدل 2.5% خلال الفترة (2021-2023)، على الرغم من التباطؤ الاقتصادي العالمي.

## "موديز" تحذّر من تفاقم الوضع الاقتصادي للبنان

حذّرت وكالة موديز للتصنيف الائتماني، في تقريرها السنوي عن اقتصاد لبنان، من تفاقم الأوضاع الحالية، وخسائر كبيرة للاقتصاد وتآكل احتياطي البلاد من العملات الأجنبية وقفزة في معدلات التضخم.

وكشفت الوكالة عن أنّ تصنيفها للاقتصاد اللبناني عند الدرجة C مع غياب النظر المستقبلية، يعكس تأثير الأزمات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، وسط ضعف مؤسسات الدولة، وعدم قدرة الحكومة على معالجة تلك الأوضاع. مبيّنة أنّ انهيار العملة في السوق الموازية الذي أدى إلى ارتفاع التضخم، أوجد بيئة غير مستقرة، حيث يكون الوصول إلى دعم التمويل الخارجي لإعادة هيكلة الديون الحكومية مشروطا بتنفيذ خطوات إصلاح محددة.

وبحسب الوكالة فإنّ تصنيف لبنان هو الأدنى مقارنة مع باقي تصنيفات الوكالة للدول، وهو يعكس توقعات موديز بأنّ الخسائر التي سيتكبدها حاملو السندات ستفوق 65% من إجمالي قيمة استثماراتهم في السندات التي أصدرتها الدولة.

ووفقا للوكالة فإنّه من غير المرجح تغيير التصنيف الحالي

للبنان قبل إعادة الهيكلة، نظرا لحجم الاقتصاد، والتحديات المالية والاجتماعية، وتوقعاتنا لخسائر كبيرة للغاية، مبيّنة أنّه بدون اتخاذ خطوات لإصلاح الاقتصاد والأوضاع المالية، فإن دعم التمويل الخارجي الرسمي لمساندة هيكلة الديون لن يكون متاحا بسهولة.

## مطارات الشرق الأوسط تفقد 60 في المئة من عائدات بسبب "كورونا"

أظهر تقرير "بنك عوده" حول اقتصادات الشرق الأوسط، حجم التراجع التاريخي في حركة المطارات في المنطقة. حيث كشف "مجلس المطارات الدولي"، في أحدث تقرير له، عن أن المطارات في الشرق الأوسط ستفقد نحو 60 في المئة من حركة المسافرين والعائدات في العام 2020 الجاري، بسبب جائحة COVID-19.

وبحسب الاتحاد التجاري لمطارات العالم، فإنّ حركة المسافرين في مطارات الشرق الأوسط هذا العام سوف تنخفض بمقدار 250 مليوناً من 420 مليوناً كانت متوقعة خلال فترة ما قبل "كورونا" إلى 170 مليوناً. ونتيجة لذلك، من المرتقب أن تخسر المطارات الإقليمية نحو 60 في المئة أو ما يعادل 8 مليارات دولار من الإيرادات إلى 5.2 مليار دولار هذا العام، مقابل تقديرات "مجلس المطارات الدولي" السابقة البالغة 13.2 مليار دولار.

أما على الصعيد العالمي، فبحسب التقرير فإنّه كان من المتوقع أن تحقق المطارات إيرادات بقيمة 172 مليار دولار في عام 2020

قبل الوباء، فيما تشير التقديرات الجديدة إلى أن الإيرادات ستقارب الـ 67 مليار دولار على مستوى العالم.

## ليبيا: الدين العام يتخطّى 60 مليار دولار

أظهرت بيانات حديثة صادرة عن مصرف ليبيا المركزي في العاصمة طرابلس، بلوغ الدين العام في العام الحالي حوالي 84 مليار دينار (نحو 60 مليار دولار) أو ما يعادل نسبة 260 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

ووفقا للمصرف المركزي فإنّ المعدل غير قابل للاستدامة، مبيّنا أنّ استمرار الدين العام سيؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي والتأثير سلبًا على القطاع الخاص. مفصحا عن منح قرض بقيمة 26.7 مليار دينار ليبي (الدولار = 1.4 دينار) لتغطية الموازنة العامة للعام الحالي بسبب إقفال الحقول النفطية في يناير (كانون الثاني) الماضي.

ويوفّر مصرف ليبيا المركزي منذ عام 2013 قروضا للجهاز التنفيذي للدولة لكي يغطي مصروفاته ولذلك زاد الدين العام المحلي، خلال السنوات الأخيرة، على الرغم من تسديد 16 مليار دينار من عوائد رسوم مبيعات النقد الأجنبي لإطفاء الدين العام.

وكان خفّض المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الموازنة العامة، أو ما يُعرف بالترتيبات المالية، في ليبيا لسنة 2020، إلى

38 مليار دينار، (نحو 27.14 مليار دولار)، بعجز يناهز 23 مليار دينار (نحو 16.5 مليار دولار). وتمثل عائدات النفط أكثر من 90% من إيرادات الموازنة، وتراجعت بشكل كبير بسبب إغلاق الحقول والموانئ.

## كورونا" تتسبب بشطب 3.5 تريليون دولار من أجور موظفي العالم

كشفت منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة عن تسبب "فايروس كورونا" بشطب نحو 3.5 تريليون دولار من أجور الموظفين في العالم، حيث أرخى بثقله على الوظائف بشكل أكبر مما كان يخشى في السابق، مع خسارة مئات الملايين من الوظائف فيما يرزح العمال تحت وطأة تراجع "هائل" في مداخيلهم.

ووفقا للدراسة فقد سجّلت ساعات العمل على مستوى العالم في منتصف العام، تراجعا بنسبة 17.3 في المئة مقارنة بشهر ديسمبر (كانون الأول) الماضي، أي ما يوازي نحو 500 مليون وظيفة بدوام كامل. ويفوق ذلك الرقم بنحو 100 مليون وظيفة توقعات منظمة العمل الدولية في يونيو (حزيران)، بانخفاض ساعات العمل بنسبة 14 في المئة بنهاية فترة الأشهر الثلاثة الثانية من العام.

وفي هذا الإطار، اعتبر مدير عام منظمة العمل الدولية غاي رايدر، أنّ "التداعيات كانت كارثية، حيث تراجع دخل اليد العاملة على مستوى العالم بنسبة 10.7 في المئة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام، مقارنة بنفس الفترة في 2019، حيث يمثل ذلك

انخفاضا بمقدار 3.5 تريليون دولار، أي ما نسبته 5.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي".

وتحذّر منظمة العمل الدولية من أن توقعات الأشهر الثلاثة الأخيرة من 2020 ساءت بشكل ملحوظ منذ تقريرها الأخير في يونيو، حيث تتوقع المنظمة انخفاض ساعات العمل بنسبة 8.6 في المئة أي ما يوازي 245 مليون وظيفة بدوام كامل.

## سمير ماجول يطالب بتفعيل حالة الطوارئ الاقتصادية في تونس

دعا رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة سمير ماجول، الحكومة التونسية إلى "تفعيل حالة الطوارئ الاقتصادية من أجل حماية السيادة الاقتصادية ومناعة النسيج الاقتصادي الوطني بعد أن أكدت السلطات الرسمية تسجيل حالة انكماش اقتصادي غير مسبوق في تونس خلال الربع الثاني من السنة الحالية، وهو ما جعل نسبة التراجع تتجاوز 21 في المئة مع تزايد عدد العاطلين عن العمل بنحو 100 ألف لتصل نسبة البطالة إلى 18 في المائة من مجموع السكان الناشطين بعد أن استقرت لسنوات في حدود 15 في المائة".

وشدد ماجول على "ضرورة العمل على توفير شروط انطلاقة جديدة لإنعاش الاقتصاد من خلال الإسراع بالإصلاحات الاقتصادية الكبرى واتخاذ كل الإجراءات الضرورية الكفيلة بدفع التنمية في الجهات ومساندة كل القطاعات الاقتصادية وخاصة الهشة منها، علاوة على مواصلة إقرار مواثيق للمنظومات القطاعية الحيوية وإصلاح قانون الصرف والتصدي للاقتصاد الموازي وإدماج ما يمكن إدماجه في القطاع المنظم".

وكان الاقتصاد التونسي قد سجل أسوأ نتيجة اقتصادية له منذ سنة 1997 حيث كشف المعهد التونسي للإحصاء (حكومي) عن تراجع نسبة النمو الاقتصادي بنسبة 21.6 في المائة مع نهاية الفصل الثاني من 2020، حيث شمل هذا الانكماش معظم القطاعات الاقتصادية باستثناء القطاع الزراعي.

## الامارات الأولى خليجيا في مواصلة النمو والازدهار بعد "كورونا"

استعرض تقرير صادر عن مكتب الاستثمار الرئيسي في وحدة إدارة الثروات العالمية لدى UBS، فرص الاستثمار المتاحة في دولة الإمارات والأسواق الناشئة الأخرى، خلال مرحلة ما بعد جائحة "كوفيد19-"، حيث أظهر التقرير قدرة الإمارات على مواصلة النمو والازدهار، في ظل النموذج الجديد، واستفادتها من سلاسل التوريد المحلية، بفضل بيئتها الداعمة للأعمال، وتطبيق إجراءات التنويع الاقتصادي الناجحة، والاستفادة من القوة العاملة الدولية، وتبني نهج حكومي استشرافي قائم على الاستفادة من التكنولوجيا المُتقدمة.

وبحسب التقرير ستواجه الأسواق الناشئة فرصاً وتحديات مُرتبطة بالديناميكيات الجديدة التي برزت بعد جائحة «كوفيد19-»، مبيّنا تمكّن دولة الإمارات من إرساء ركائز قوية تؤهلها لاغتنام الفرص الجديدة الناشئة. ووفقا للتقرير فإنّ الحكومات ورواد الأعمال والمستثمرين ممن سيقومون بدمج هذا النهج من التفكير البعيد المدى في عملية صنع القرار الحالية سيكونون أكثر استعداداً وجاهزية للمستقبل. مبيّنا أنه إلى جانب احتضانها لمجموعة متنوعة من القطاعات المزدهرة، مثل المعادن والأدوية والأغذية والمشروبات ومعدات النقل والدفاع والفضاء، نجحت الإمارات في وضع استراتيجيات واضحة لتعزيز مساهمة الروبوتات وتقنيات التصنيع المتقدمة في بناء اقتصاد محلي مزدهر للمستقبل. مفصحا عن نجاح الحكومة الإماراتية في ضمان استمرار عمل سلاسل الامداد منذ بدء ظهور وباء "كورونا"، مما يعكس اهتمام الإمارات بتعزيز القدرات المحلية لإنتاج الغذاء، لدعم خطط تنويع العرض وتوفير فرص استثمارية متنوعة.

## Vision الرؤيا

دعم وتطوير وتحفيز القطـاع التجاري في الأردن من خلال المشاركـة الفاعلـة في رسم ومراجعة السياسات والتشريعات والقوانين وجمع وتوفير المعلومات الاقتصـادية، وربط المجتمع التجـاري بشبكة علاقـات تجارية على المستويين المحـلي والدولـي مما يحقق التنميـة الاقتصادية والاجتمـاعيـة الوطنيـة

Support, develop and stimulate the commercial sector in Jordan through active participation in the formulation and revision of policies, legislations and laws and to also gather and provide economic information, linking the business community to a trade network on a local and international levels in order to achieving national economic and social development.

- قيادة حكيمة — Wise Leadership
- التعايش الديني المميز — Religious Coexistence
- الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة
  Qualified & Competitive Human Resources
- فرص استثمارية متاحة
  Available Investment Opportunities
- اقتصاد السوق واستقرار النمو الاقتصادي
  Market Economy
  & The Stable Economy Growth
- الوصول الى الاسواق العالمية
  Access to International Markets
- جاذبية مناخ الاستثمار وحزمة من الحوافز
  Attractiveness Of Investment Climate
  & The Incentives Packages
- بنية تحتية قوية وشبكة اتصالات عالية المستوى
  Strong Infrastructure & High Level Telecommunication Network
- المناطق الحرة والمدن الصناعية والمناطق المؤهلة
  Free Zones, Qualified Zones
  & Industrial Cities
- الامن والامان والموقع الاستراتيجي وبيئة سياسية مستقرة
  Security, Safety and the Strategic Location
  & Stable Political Environment

+962 6 5902040 +962 6 5902051
P.O.Box 7029 Amman 11118 Jordan
info@jocc.org.jo www.jocc.org.jo

# SUPPORTING MIGRANTS AND REMITTANCES AS COVID-19 RAGES ON

***Just as COVID-19 has disproportionately impacted some communities more than others, globally, the virus has had an oversized negative impact on migrant workers.***

***Perhaps surprisingly, despite the bleak experience for foreign overseas workers during the pandemic, the effect on remittances—the flow of money they send back home—has, in many cases, proven resilient. But that trend may yet be upended.***

***The predicament of migrant workers over the last few months has highlighted the pressing need—now greater than ever—to support them and their families back home. We offer some suggestions below.***

## THE PLIGHT OF THE MIGRANT WORKER

In the wake of the pandemic, many overseas foreign workers lost their jobs, and reports were widespread of newly laid-off foreign employees stranded in host countries without the means to return home.

Migrants, many of whom are undocumented, often face a heavier burden than a local worker once they lose their job. They often lack access to social safety nets or stimulus checks, which provide a cushion to their local counterparts. This is especially the case for the undocumented or those on temporary work visas

At the same time, many migrant workers have limited or no access to healthcare. Crowded living quarters, together with poor working conditions, put them at higher risk of contracting the virus.

They may also live in fear of deportation as several countries have tightened immigration rules in the wake of the coronavirus outbreak.

## OUTLOOK FOR REMITTANCES

Unsurprising then that remittances were expected to take a hit from the pandemic as countries that employ large numbers of foreign workers moved into recession. In addition, the hundreds of thousands of migrant workers employed in major oil-producing countries also suffered repercussions from the drop in oil prices, which weighed down the outlook of Gulf Cooperation Council countries and Russia.

The remittances sent back by migrants are a crucial source of external financing. In 57 countries, it exceeded 5 percent of GDP last year. The money went mostly to low-income households. Against the background of the current health crisis, the need for that income is acute.

Back in April, the World Bank estimated that remittances would fall by 20 percent in low and middle-income countries. This is broadly consistent with projections derived from applying the elasticity of remittances to growth—observed during the 2008 global financial crisis—to the June 2020 forecasts of the International Monetary Fund's World Economic Outlook.

However, growth remained reasonably strong in low-income developing countries during the financial crisis, so the need for remittances in recipient countries was not as urgent as it is now.

Despite the coronavirus and its likely impact on remittances, the picture is not unconditionally bleak. Remittances often hold up in response to adverse shocks in recipient countries. This possibly explains why they were surprisingly resilient in many countries in the first half of the year (see below).

While there is a great deal of diversity, remittances largely fell from March, then started to stabilize in May before picking up. This pattern was broadly in line with the stringency of virus containment policies in advanced countries where strict measures were put in place in March and slowly relaxed starting in May.

The bounce back in remittances could be driven by a greater need to send money back to families as the remittance-receiving countries now struggle with the pandemic (see below) and collapse in external demand. This illustrates the counter-cyclical role of remittances.

But, if migrants are dipping into their meager savings to support families back home, this may not be sustainable over time, especially if the recession in host economies becomes protracted. A second outbreak of the coronavirus in the later part of the year in host economies, for example, could jeopardize remittance flows further.

Now more than ever, adequate and timely policy responses from both remittance-sending and remittance-receiving countries are critical to help migrant workers. Overseas workers often fill essential roles—in healthcare, agriculture, food production and processing—and often risk their lives to perform these jobs.

Host countries could ensure all migrants have access to health care, and basic goods and services. There have been some positive steps in this area: all migrants and asylum-seekers were temporarily granted citizenship rights in Portugal. Italy announced plans for temporary work permits for more than half a million undocumented migrants deemed essential for harvesting crops and caring for the elderly. The State of California has contributed $75 million to a $125 million fund to provide $500 to support each undocumented worker.

Back home, authorities in countries that send workers overseas could step up support to vulnerable households, especially in those countries where the drop in remittances has been more severe. As remittances dry-up, well-targeted cash transfers and food

aid can be especially helpful to protect poor households, and those at risk of falling back into poverty.

Returning migrants may need training to be reabsorbed in the labor market. Access to credit can help them start a business where opportunities in the formal labor market is limited.

Technology could also be leveraged to the benefit of migrant workers and their families. For example, digital technology and mobile payment systems could be used to facilitate and lower the cost of sending and receiving remittances. The average cost of sending remittances was about 7 percent in the first quarter of 2020. Reducing this cost now would return a significant amount of money to the poor.

Governments could modify regulations to facilitate flows while minimizing risks of inappropriate use. Relaxing caps on how much can be transferred digitally (through mobile phones for example) can be helpful. Providing tax incentives to money transfer service providers to offset reduction in fees, as Pakistan did during the Global Financial Crisis can be smart move. Schemes like the 2 percent cash back for remitters instituted by Bangladesh can further support remittance flow. Increasing market competition among the remittance service providers can also drive down the cost.

## Projected decline in remittance outflows

Remittances could suffer significantly from sharp output contractions.

| | Share of Global Remittance Outflow | GDP Growth in 2020 | Remittance Outflow in 2020 |
|---|---|---|---|
| USA | 14% | -8.0% | -15% |
| Euro Area | 19% | -10.2% | -19% |
| Gulf Cooperation Council | 18% | -7.1% | -13% |
| Russia | 5% | -6.6% | -24% |
| **Weighted Average** | | | **-17%** |

Notes: IMF Staff estimates; remittance outflow projections use an elasticity of 1.9 with respect for the U.S., Euro Area, and GCC based on the average elasticity for the U.S. and Euro Area during the global financial crisis. For Russia elasticity of 3.7 is assumed based on global financial crisis experience which takes into account depreciation of the ruble. Remittance data are from the World Bank and growth forecast are from the IMF.

INTERNATIONAL MONETARY FUND

## A mixed picture for remittance flows

There is great diversity in experience, but remittances have been surprisingly resilient for many countries.

(3-month moving average, Dec 2019 =100)

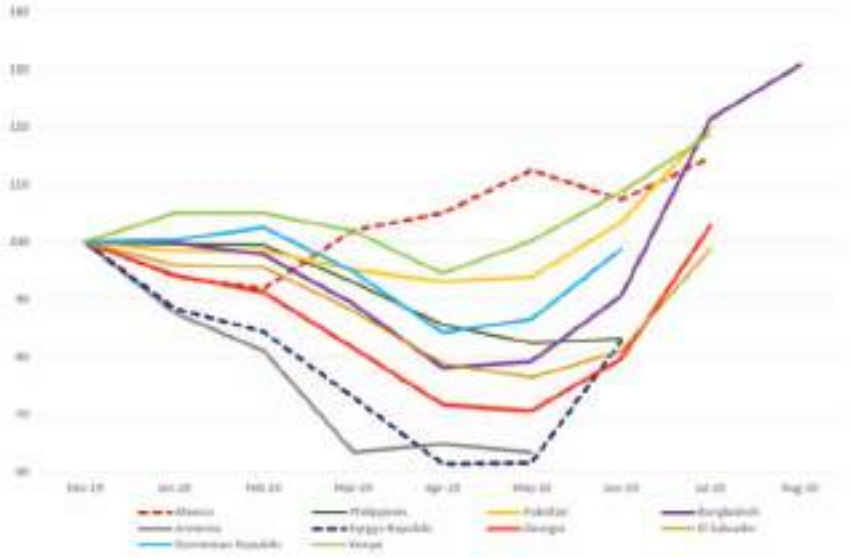

INTERNATIONAL MONETARY FUND

## The ties between COVID-19 and remittances

Many countries that were hit hard by COVID-19 also rely heavily on remittances.

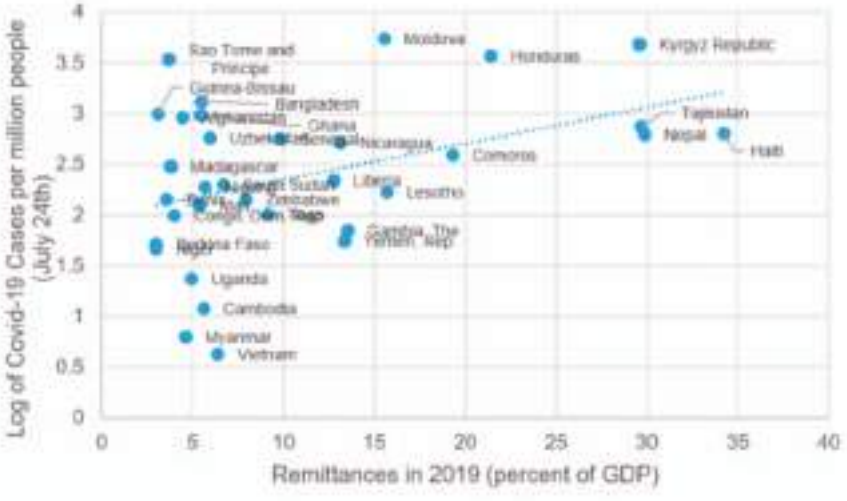


INTERNATIONAL MONETARY FUND

مجموعة
مؤسسات نحاس

NAHAS
ENTERPRISES
GROUP

**HEAD OFFICES**

**Telephone:** (+963 11) 2234000 - 2233000 | **Fax:** (+963 11) 2235004 - 2228861

**E-mail:** info@nahas.sy | **Website:** www.nahasgroup.com

بنك بيروت
s.a.l.
Bank of Beirut
Banking Beyond Borders

# Redefining STATE-OF-THE-ART Contact Center

Step into the Next generation of Customer Service with Bank of Beirut new State-of-The-Art Contact Center that offers you 24/7 world-class levels of quality, first-contact resolution and instant omni-channel solutions.

1262

Lebanon | Australia | UK | Germany | Sultanate of Oman | Cyprus | UAE | Nigeria | Ghana

www.bankofbeirut.com
24/7 Customer Service
1262 | +961 5 955 262